مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:25 عدد:62 السنة: 2021

الحرية الإعلامية في البرامج التلفزيونية الحوارية قبيل وبعد الحراك الشعبي الجزائري 2019م
دراسة تحليلية لعينة من برامج قناتي الشروق نيوز والنهار تي في

Media Freedom in Talk Shows before and after the Algerian Popular Movement 2019: An Analytical Study of a Sample of Al-Shorouk News and Al-Nahar TV Shows

آمنة شريفي[1] الطاهر بن احمد
جامعة الحاج لخضر باتنة/ مخبر المجتمع والأسرة جامعة الحاج لخضر باتنة
amina.cherifi@univ-batna.dz taherb2010@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2020/07/14 القبول 2021/05/21 النشر على الخط 2021/12/15
Received 14/07/2020 Accepted 21/05/2021 Published online 15/12/2021

ملخص:

شكّل موضوع الحريات محورا أساسيا عبر كامل بقاع العالم لكل الانتفاضات الشعبية ضد السلطة الحاكمة، لما يكفله من حقوق تسهم في إحداث الرقي والازدهار، بالإضافة لكونه يفعّل مبادئ المشاركة السياسية للمواطن، وغياب مثل هذه الحريات يفضي به إلى الاغتراب الاجتماعي وكذا السياسي، وهو ما حصل في الجزائر على مرّ السنين السالفة، ما دفع الثائرين ضد الوضع القائم إلى رفعها كأبرز المطالب الرئيسية في الحراك الشعبي الذي دام أزيد من سنة ولا يزال متواصلا لحد اليوم بغية تحقيق أهدافه المشروعة. وتعد حرية الممارسة الصحفية إحدى أهم مؤشرات استجابة النظام السياسي لمطلب الحريات سيما في شكلها المرئي، لمكانته ودوره الجليّ في صناعة الرأي العام.

وفي هذا السياق أعددنا المقال الآتي الموسوم الحرية الإعلامية في البرامج التلفزيونية الحوارية قبيل وبعد الحراك الشعبي الجزائري 2019م،دراسة تحليلية لعينة برامج قناتي الشروق نيوز والنهار تي في، منتهجين المنهج الوصفي محاولة لتشخيص واقع البرامج التلفزيونية الجزائرية سيما الحوارية منها وقياس هامش الحرية المتاح قبل وعقب الانتخابات الرئاسية، التي فرضها الحراك الشعبي -كمنعرج حاسم خلال هذه الفترة الانتقالية التي تعيشها الجزائر- قصد تقييم مجاله بين الظرفية الزائلة أو الحرية الدائمة، بالاستناد إلى المنهج المقارن للتمييز بين هاتين الفترتين وعقد المفارقات بينهما. وبعد الفحص والتحليل توصلنا لنتائج عامة مفادها أن البرامج الحوارية تمكنت من اقتصاص هامش لا بأس به من الحرية بفضل حراك الشعب، الذي أعاد للإعلام هيبته في اقتحام المحظور من رموز السياسة والنظام بعد أن كان ضربا من الطابوهات، التي كانت المؤسسات الإعلامية تخشى الخوض فيها، لكن بتحليل عينة أخرى من البرامج التي عقبت فترة الانتخابات نجد أن الطرح الإعلامي يعود لاحتشامه السابق واعتداله وتحفظه، فالحرية الإعلامية لم تطأ سوى رموز النظام السابق ولا تجرؤ على المساس برموز وشخصيات أو حتى قرارات النظام الجديد، ما يحيلنا لفكرة أن البرامج الحوارية الجزائرية لم تحافظ على هامش حريتها، بل أنّ الحرية المتجلّية خلال الحراك ما هي إلا جرأة ظرفية واكبت الأحداث الجارية.

الكلمات المفتاحية: البرامج الحوارية،الحرية الإعلامية،الحراك الشعبي الجزائري، الشروق نيوز، النهار تي في.

Abstract:

The issue of freedoms has been a fundamental axis throughout the world for all popular uprisings against the ruling authority for they guarantee the rights contributing to advancement and prosperity. Besides, it activates the principles of political participation for the citizen. The absence of such freedoms leads to social and political alienation, which happened in Algeria over the past years. This prompted the revolutionaries against that status to raise them as the most prominent, main demands in the popular movement that lasted for more than a year -and is still continuing to this day- in order to achieve its legitimate goals. The freedom of journalistic practice is one of the most important indicators of the political system's response to the

[1]- المؤلف المراسل: آمنة شريفي البريد الإلكتروني: amina.cherifi@univ-batna.dz

demand for freedoms -particularly visual journalism- due to its position and clear role in creating public opinion.
In this regard, we present this article entitled "Media Freedom in TV Talk Shows before and after the Algerian Popular Movement 2019: An Analytical Study of a Sample of Al-Shorouk News and Al-Nahar TV Shows" adopting a descriptive approach in an attempt to diagnose the reality of the Algerian television programs, especially talk shows, and to measure the margin of freedom before and after the presidential elections that the popular movement imposed as a decisive turning point during this transitional period that Algeria is living. This is to assess its scope between the fleeting circumstance or permanent freedom, based on the comparative approach to distinguish between these two periods and differentiate between them. After examination and analysis, we came to general findings that the talk shows were able to cut a fair margin of freedom by virtue of the popular movement, which restored to the media its prestige in storming the banned symbols of politics and the system after it was a kind of taboo that media institutions feared talking about. However, by analyzing another sample of TV shows following the election period, we found that the media discourse shifted back to its previous modesty, moderation and conservatism. Media freedom has only mispresented the symbols of the previous regime and has not dared to prejudice the symbols and personalities or even the decisions of the new regime. This leads us to the idea that the Algerian talk shows did not maintain the freedom margin. Rather, the freedom revealed during the movement is nothing but a circumstantial boldness that accompanied the happening events.
Keywords: Talk shows, media freedom, the popular movement, Al-Shorouk News, Al-Nahar TV.

1. مقدمة:

يعرف المشهد السياسي الجزائري نشاطا واسعا لتحقيق تحولات إيجابية تهدف إلى خلق بيئة ديمقراطية بامتياز لتفعيل المشاركة الشعبية في القرار السياسي، حيث شهدت الجزائر حركة شعبية واسعة لم تعهدها من قبل، قلبت موازين النظام الجزائري رأسا على عقب، أين حلّ الشعب محل السلطة في إعادة إرساء المبادئ السياسية التي تعلوها روح المبادرة الشعبية لما لها من أثر سوسيوسياسي يدفع بعجلة التقدم الجزائري نحو غد أفضل، عبر التنديد بالفساد السياسي الذي ينخر الجزائر طيلة عقود والرغبة في استرداد الهيبة الديموقراطية التي شارفت على الاضمحلال جراء قوقعة الحكم الرئاسي على العائلة المسيطرة، ما أثار ضغينة الشعب الذي يفتقر إلى أدنى حقوقه.

في خضم هذه المتغيرات، يأتي دور وسائل الإعلام التي يقع على عاتقها مهمة مساندة الحراك الشعبي من خلال التغطية الإعلامية المواكبة لحيثياته وأبرز مستجداته، إلا أن بؤرة التركيز في شأن الإعلام الجزائري كانت بمنأى عن الحدث، فافتقر إلى الاحترافية التي تفرض نقل وقائع احتجاج الشارع الجزائري وحوصلة مطالبه قصد تبليغها للهيئات المعنية، الأمر الذي لم يلبث أن تحوّل للنقيض في فترة وجيزة، أمام تصاعد وتيرة الحراك الشعبي، ليتبنى انتفاضة إعلامية مساندة له –الحراك الشعبي– أي أن الإعلام كان في ازدواجية وارتباك كبيرين، بسبب التردد الذي مرده ضبابية تحديد الكفّة الغالبة،وتعاظم دور الإعلام باعتباره النواة المجتمعية الأساسية التي تساهم في صنع القرار السياسي، لكونه الحلقة الوسيطة بين الجمهور والسلطات الوصية على الشأن العام للبلاد، أين تتيح الوسائل الإعلامية فضاء تفاعليا بين الرأي العام والقوى السياسية، بغية إحداث التغيير الايجابي على مستوى الساحة الوطنية، سيما فيما يتعلق بشأن التحول الديمقراطي، وذلك بإرساء قواعد الشورى الشعبية وإقحامها في الأمور المصيرية المتعلقة بالمجال السياسي.

وقد كان للحراك الشعبي الجزائري الإسهام الفعّال في بلورة الشأن السياسي الجزائري، انطلاقا من ثورة الشارع الجزائري المناهض للأوضاع السائدة في ظل متغيرات قائمة لمدى زمني طويل، على رأسها توارث الحكم واقتصاره على عائلة الحاكم الرئيس على مدار عهود متسلسلة، فضلا عن الفساد الذي طال شتّى قطاعات الدولة من دون رقيب ولا رادع قانوني لذلك.

ولا يمكن تصوّر هذا الواقع والانقلاب الشعبي – لتطهير النظام من رؤوس الفساد– دون فعالية النظام الاتصالي والإعلامي، العامل على نقل صوت الحراك وإعلاء رسالته وتجسيد رؤاه نحو الهدف المنشود، إلاّ أن المتتبع لسيرورة التغطية الإعلامية الجزائرية –المرافقة لحيثيات انتفاضة الشعب ضد رموز النظام– يسجل قطيعة تامة للإعلام الرسمي بالجزائر، الذي وجهت له أصابع الاتهام بمناصرة السلطة وتمجيد النظام الحاكم على حساب تطلعات

الشعب المشروعة، الأمر الذي أثار حفيظة هذا الأخير ليلجأ إلى بدائل عن الإعلام الرسمي، فاتخذ من صحافة المواطن ملاذا له لتحصيل المعلومة، كما جعل منها المنبر الحر للتعبير عن الواقع الجزائري الفعلي، بدلا من المغالطات الإعلامية الحاصلة، وما ترتب عنها من تضليل للرأي العام خلال هذه الحقبة.

لكن سرعان ما تغيرت الأوضاع جراء قوة الحراك وبوادر خضوع السلطة لمطالبه الأساسية، ما حتّم على الإعلام الجزائري التحوّل في اتجاه الكفة الغالبة – الشعب– مبررين موقفهم الأول بالضغوطات والقيود المفروضة عليهم من قبل السلطة، فكان هذا التحول بمثابة المنعرج الحاسم في هامش الحرية الممنوحة للإعلام الرسمي بالجزائر، ما برز جليا من خلال اعتصامات الصحفيين ووقفاتهم الاحتجاجية ضد التعتيم الممارس من قبل سياساتهم التحريرية الموالية للخط العام للسلطة، فضلا عن أطر المعالجة الإعلامية التي اتسمت بتحرر واسع وجرأة لا مثيل لها، لم يعهدها الجمهور من قبل، سيما عبر البرامج الحوارية — التي تشكل محور إشكالية هذا المقال– وهذا، لما لها من دور مهم في تقديم الحقائق والكشف عن المستور.

لكن ازدواجية الإعلام في خضم هذه المتغيرات بين الاحتشام ومحدودية التغطية الحدثية، وبين الحرية المطلقة المفاجئة ما يثير الاستفهام عمّا إذا كان قطاع الإعلام الجزائري افتكّ حريته الإعلامية بالفعل، أم هي مجرد فسحة ظرفية مصاحبة للحراك الشعبي ليس إلاّ، ولبحث هذا الإشكال ضمن هذه المقال نطرح التساؤل التالي:

– هل حافظت البرامج التلفزيونية الحوارية الجزائرية على حريتها الإعلامية قبيل وبعد الحراك الشعبي2019م–تحديدا بعد الانتخابات الرئاسية–؟ (من خلال عينة التحليل)

وفي محاولة للوصول إلى إجابات موضوعية عن تساؤلات هذا الموضوع انطلاقا من التساؤل الرئيس نطرح التساؤلات الفرعية التالية: (تعنى التساؤلات ببحث وتحليل عينة التحليل إبان الحراك قبل فترة الانتخابات وبعدها)

التساؤلات الفرعية الخاصة بالشكل:

– كيف تمت المعالجة الإعلامية للبرامج الحوارية من ناحية الشكل؟

– ما هي اللغة المستخدمة في البرامج عينة التحليل؟

– ما هي الدعائم التقديمية التي اعتمدت في بناء هذه البرامج؟

– ما هو التقسيم الزمني لفقرات البرامج؟

التساؤلات الفرعية الخاصة بالمضمون:

– ما هي بنية البرامج من حيث محتواها واتجاهها والجمهور الموجهة إليه؟

– ما نوع القضايا المثارة في البرامج الحوارية قيد التحليل؟

– ما نوع الأساليب الحوارية بحسب كل برنامج؟

– ما مصادر المعلومات الواردة في البرامج الحوارية؟ ومن الجهات المستهدفة بها؟

– ما هو الزمن المخصص للأطراف المتحاورة بحسب ما تتمتع به من مسؤولية ومركز الاجتماعي؟

– ما أهم وظائف البرامج الحوارية عينة التحليل؟

– ما أبرز القيم الواردة في البرامج عينة الدراسة؟

– ما طبيعة الحرية الإعلامية المتاحة في كل برنامج لطرح الأفكار والردود؟

– ما هي المفارقات التي ميزت البرامج الحوارية قبيل وعقب الحراك الشعبي –تحديدا بعد الانتخابات الرئاسية–؟

وركزت هذه الدراسة لتحقيق أهداف عملية تكمن في الإجابة على كل هذه التساؤلات، وإبراز مساحة الحرية الإعلامية المتاحة من خلال البرامج الحوارية عينة التحليل، وعقد مقارنة في مجال الحرية المتاحة إعلاميا في البرامج الحوارية قبيل وعقب الحراك الشعبي والانتخابات الرئاسية، وتوضيح معالم

الانفلات من قيود السيطرة السياسية التي لطالما احتكرت قطاع الإعلام الرسمي على مدار عقود طويلة على الرغم من تعدد المشارب الإعلامية، وانفتاحها في ظل تعددية زائفة بالنسبة للعيان، هذا الانفلات الذي رافق حراك الشعب الجزائري، وبحث حيثياته بين الظرفية الزمنية والديمومة المطلقة، سيما ونحن نعي دور هذه الحرية في تحقيق الرقي والابداع الذي يخوّله الإعلام الحر في ظل النظام الديمقراطي.

وهذا ما سنتناوله بالدراسة والتحليل اعتمادا على منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي، اعتمادا على أسلوب العينة،باعتباره يوائم طبيعة الدراسات الوصفية،التي تختص في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر، من حيث خصائصها، أشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، فهدفه الأساسي هو فهم الحاضر لتوجيه المستقبل، من خلال وصفه (الحاضر) بتوفير البيانات وعقد المقارنات وتحديد العلاقات، بين عوامل التطوير والاستنتاجات.[1]

فضلا عن استخدام المنهج المقارن، باعتباره التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر، فهو الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث الاجتماعي في دراسة الظواهر والتفاعلات دراسة مقارنة تتخصص بدراسة أوجه الشبه والاختلاف في مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختلفة.[2]

أما بالنسبة لمجتمع هذه الدراسة فهو يشتمل بطبيعته على جميع البرامج التلفزيونية الحوارية،حيث إنّ لهذا الأخير من الضخامة والاتساع ما يتعذر معه القيام بعملية التحليل لجميع مفرداته بالدقة والسرعة اللازمتين، ما يحيلنا إلى الاعتماد على نظام المعاينة باختيار عينة وفق ما تقتضيه معايير هذا الأسلوب، كما سنبيّنه على النحو الآتي:

اعتمدنا على العينة القصدية، وهي العينة التي يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة، حيث يقوم هو شخصيا بانتقاء مفرداتها الأكثر تمثيلا من غيرها، لما يبحث عنه من معلومات وبيانات، وهذا لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة بمجتمع البحث وعناصره الهامة التي تمثله تمثيلا صحيحا.

واخترنا عينة عمدية من جملة البرامج التي تقدمها قناتا: النهارtvوالشروق نيوز، حيث وقع اختيارنا على برنامج من كل قناة، هما: برنامج "الحدث" الذي يعرض على قناة الشروق نيوز وبرنامج " قضية ونقاش" الذي يعرض على قناة النهار**tv**، والقيام بتحليل عددين من كل برنامج خلال فترة الحراك الشعبي: عدد شهر أفريل، وعدد شهر جوان 2019، وعددين آخرين بعد الانتخابات الرئاسية: عدد شهر فيفري، وعدد شهر مارس 2020(أنظر فئة محتوى البرامج عينة التحليل)، لكون هذه العينة من بين البرامج التي تناولت مجريات الأحداث خلال الحراك، حتى يتسن لنا بحث إشكالية هذا المقال التي تكمن في محاولة الوقوف على طبيعة الحرية الممنوحة للبرامج الحوارية ومدى ارتباطها بالمتغيرات الظرفية للحراك المجتمعي، حيث تزول بزوالها. إلا أنّه وبعد تعذر الحصول على الأعداد الصادرة بعد الانتخابات نظرا لتوقف هذه البرامج لأسباب مجهولة، تم الاستعانة بمفردتين تعرضان على ذات القنوات عينة البحث، ألا وهما: "مانشيت" على الشروق نيوز و"90 دقيقة بوليتيك" على قناة النهارtv، ما وسع من دائرة التحليل لتصبح العينة أربع برامج تلفزيونية حوارية تبث على القنوات التلفزيونية عينة الدراسة (اثنين منها قبيل الحراك الشعبي واثنين بعده).

كما اعتمدنا في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بهذا الموضوع على أداة أساسية، هي: تحليل المحتوى، التي توائم طبيعة موضوعنا الذي يستهدف الوقوف على واقع البرامج الحوارية في القنوات التلفزيونية الجزائرية من حيث التحقق من مدى تمتعها بالحرية الإعلامية التي يفرضها التحول الديمقراطي وما إذا لم تكن الجرأة التي ظهرت بها إنما تعود فقط إلى الملابسات الظرفية الآنية، باعتبار كون هذه الأداة تعد واحدة من تقنيات تحليل الاتصالات التي ترمي عبر أساليب منهجية وموضوعية إلى وصف محتوى الرسائل للحصول على أدلة كمية وغير كمية، تتيح تفسير المعارف المتعلقة بشروط إنتاج وتلقي هذه الرسائل.[3]

---

[1] نادية سعيد عاشوري وآخرون،***منهجية البحث في العلوم الاجتماعية***، حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة- الجزائر، 2017، ص217.

[2] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012، ص100،101.

[3] محمود منصور اسماعيل عبد الفتاح هيبة،***البحث الإعلامي، اتجاهات وقراءات في البحث الصحفي والإعلامي***،مركز الاسكندرية للكتاب،2009، ص293.

وقد وقع اختيارنا لهذه الأداة (تحليل المحتوى)، لكونها الأنسب في مثل هذه المواقف الدراسية، فإذا كان الواقع المبحوث عبارة عن مادة إعلامية موثقة بمختلف أشكالها، فإن أداة التحليل الملائمة لذلك هي أداة تحليل المضمون بأسلوبيه الكمي والكيفي، ونحن بصدد تحليل مادة إعلامية تكمن في عينة من هذه البرامج الحوارية.

2.الإطار المفاهيمي

1.2 . تعريف البرامج الحوارية:

هي البرامج التي تهدف إلى تبادل الآراء والمعلومات وإلى حد ما تهدف إلىايجاد حلول حقيقية أو معنوية لبعض المشاكل أو المسائل المهمة.[1]

2.2 التعريف الإجرائي للبرامج الحوارية:

ويقصد بها في هذه الدراسة، كل برنامج أو حصة تلفزيونية على اختلاف نوعها: اجتماعي سياسي، اقتصادي... تبث على الفضائيات الجزائرية، تتناول بالعرض والتحليل والنقاش في قالب حواري شتى المواضيع والقضايا التي تثير اهتمام الرأي العام من جمهور المتلقين.

3.2 .التعريف الإجرائي للفضائيات الجزائرية:

هي جملة القنوات الجزائرية عبر الساتل، سواء منها العمومية أو الخاصة، والتي تحوي ضمن شبكتها البرامجية مختلف المحتويات الإعلامية وعلى رأسها البرامج الحوارية التي يستقبلها الجمهور عبر الأقمار الصناعية.

2. 4. مفهوم الحراك الشعبي:

هي حركة اجتماعية قد تكون دينامية، تقوم على الفعل الاحتجاجي تتعلق مطالبها عادة بزاوية الصراع على السلطة [2]،فقد يكون الحراك مسيرات أو مظاهرات أو اعتصامات أو احتجاجات أو مطالبات أو تجمعات أو إضرابات أو ما شابه، وهو إما حراك سلبي لا يخدم المصلحة العامة بقدر ما تحركه أجندات لا علاقة لها بهدف الإصلاح المنشود، أو هو حراك إيجابي يهدف إلى الإصلاح كغاية جماهيرية عامة.[3]

5.2. التعريف الإجرائي للحراك الشعبي:

تظاهرات واحتجاجات شعبية واسعة النطاق شملت كامل أرجاء التراب الوطني(الجزائري)، للتعبير عن رفضهم للعهدة الخامسة، وكذا للإطاحة بجل رؤوس الفساد التي عشّشت لعقود طويلة ضمن النظام السياسي السابق.

3. الإطار النظري

3. 1. الحراك الشعبي الجزائري

يمكن القول أنّ الحراك السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالصراع الديمقراطي لاسيما أن هذا الارتباط يقوم على أساس الممارسة السياسية والديمقراطية معا، فهما ومن دون أي حراك أو ممارسة ديمقراطية سليمة لن يتطور المجتمع أو يتقدم قيد أنملة في اتجاه المشاركة الشعبية في السلطة.[4]

وفي الجزائر تشكلت قوة من المعارضة وجمعيات المجتمع المدني عموما ومن الشارع غير المنظم، أما المعارضة فهي الأحزاب التي تنشط في إطار القوانين المؤطرة للحياة السياسية، وبعضها موجود في البرلمان وبعضها الآخر يرفض المشاركة في العملية السياسية لإحساسه بعدم مصداقيتها أو محدودية جدواها، لذلك استعدّ بعض هذه الأحزاب للمشاركة في الانتخابات الرئاسية التي كان يفترض إجراؤها في إبريل 2019م. وبعضها الآخر امتنع أو

---

[1] روبرت هيليارد، ترجمة، مؤيد حسن فوزي،***الكتابة للتلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام الحديثة***، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص277.

[2] الطاهر سعود، عبد الحليم مهورباشة،***المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، مقاربة سوسيولوجية***، مجلة *عمران*، خريف2016، *العدد18-5*،ص100.

[3] محمد فخري راضي، ***دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي***، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص16.

4 مناور عبد اللطيف العتيبي، ***الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت***، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الكويت، 2013، ص19.

تردد في المشاركة فيها أو انسحب منها، هذه المعارضة التي منحت النظام واجهة ديمقراطية ثبت في النهاية أنها غير مقنعة لقطاعات واسعة من الجمهور الجزائري.

لكن الشارع الذي لم يفرز بعد قياداته يظل يمثل التحدي أمام المحللين والمتابعين، وأيضا أمام السلطات التي سوف تدير المرحلة الانتقالية. لقد خرجت المظاهرات في بداية الاحتجاجات بنداء من جمعية "مواطنة" لكن بعض الجمعيات والهيئات المهنية الرسمية عارضت الحراك، غير أنها فيما بعد اضطرت للالتحاق به، ودخلت جهات مهنية عدة على خط معارضة العهدة الخامسة، كما نشط المحامون والقضاة في السياق ذاته، هذا إلى جانب حضور مكثف للنساء والشباب، ويبدو أن الحراك يتوجه نحو إفراز وجوه تمثله وتتفاوض باسمه، وهذا في حد ذاته سيكون محل تنافس كبير ولمحاولات الاختراق من قبل الأطراف المنظمة سواء كانت في السلطة أو في المعارضة بكل أصنافها.[1]

3. 2. أسباب الحراك الشعبي في الجزائر

هناك الكثير من الأسباب التي دفعت المواطنين الجزائريين للخروج إلى الشارع، لكن تختلف هذه الأسباب بين الأساسية والثانوية، أبرزها:

– **العهدة الخامسة:** تعتبر إعادة ترشيح الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة السبب الرئيس في إشعال شرارة الحراك الشعبي، وهذا راجع إلى وضعه الصحي الذي لا يسمح بعهدة خامسة من جهة، وتدني مستوى الحياة الاجتماعية للمواطن مع كثرة البيروقراطية والفساد من جهة أخرى، وبقدر ما يثير هذا الترشح من تساؤلات حول قدرة شخص خصّص كل أسفاره إلى الخارج من أجل العلاج، فإنه يثير كذلك تساؤلات حول سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها، وبسبب الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتتالية. فقد عملت الكثير من الأحزاب الموالية للنظام مثل حزب "تاج" بقيادة "عمار غول" إضافة إلى حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني بقيادة "جمال ولد عباس"، مع أحزاب أخرى من أجل التسويق لترشيح "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة وذلك عبر إبراز نضاله السياسي والثوري وإنجازاته الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وتكريماته المتواصلة بواسطة وضع صورته في مختلف المناسبات ما أدى إلى استفزاز الشعب الجزائري في الكثير من المحافل الوطنية، فتجسدت بوادر هذا الرفض الشعبي في الشارع من خلال التظاهرات التي تم تنظيمها، وتنسيق معظمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي(خاصة الفيسبوك) ضمن إطار سلمي راقي متميز يبتعد عن الشعارات الحزبية والفئوية ويخلق نوعا من التحضر، ويقول في هذا الصدد الكاتب والسياسي الفلسطيني "عدلي صادق" عن الحراك الشعبي أنه: " قد بدا واضحا أنّ الحراك غير المتوقع بحجمه وقوة دفعه، قد خرج من أعماق المجتمع متأثرا بوجاهة الرأي القائل أن الرئيس قد أسيئ له عندما أرغم على الترشح بالضغوطات والترهيب والترغيب بذريعة أنه في حال لم يترشح ستشهد الجزائر نزاعا أهليا مفتوحا، وخاصة أن الكثير من كبار المسؤولين في الدولة صرّحوا بلهجة التهديد على أن الحراك الشعبي، قد يتحول إلى فوضى وعنف مثلما حدث في سوريا، كما قال الوزير الأول السابق " أحمد أويحي": " إنّ الربيع العربي في سوريا بدأ بالورود وانتهى بالحرب"، حيث لقي هذا الخطاب التهديدي رفضا واسعا من المحتجين الجزائريين، مما وحّد صفوف الشعب الجزائري أكثر وقوّى عزيمته وجعله يواصل الحراك.

– **الفساد السياسي**: شهدت الفترة الأخيرة التي حكم فيها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" فسادا سياسيا كبيرا، حيث استحوذ على الساحة السياسية رغم التناقضات الفكرية والأيديولوجية، والأحزاب الموالية له للوصول إلى أهدافه السياسية وهذا من خلال كسب قاعدة شعبية من مختلف فئات المجتمع، هذا الوضع السياسي المتعفّن الذي عمل النظام عبر عقود على تمييعه، مما أفقده المصداقية والشفافية السياسية حتى خسر ثقة المواطن، وكانت العهدة الثالثة من أسوأ العهدات على الحياة السياسية، خاصة مع مرض الرئيس الذي غيّبه عن تسيير البلاد، فاستغل شقيقه "السعيد بوتفليقة" الوضع من موقعه كمستشار لهذا الأخير، وعمل على إخضاع الأحزاب السياسية ورجال الأعمال بكل الوسائل، وقام بإدخال المال الفاسد في اللعبة السياسية حتى يصل إلى مبتغاه مستعملا الحزب العتيد "جبهة التحرير الوطني"، وفي ظل هذه الأحداث تعقدت الأمور وأنتجت أزمة المجلس الشعبي الوطني من خلال الانقلاب على رئيسه، وتغييرات غير مسبوقة في المؤسسة العسكرية التي شهدت عزل أو إقالة أو متابعة ضباط ساميين في مناصب

1محمد السبيطلي،***حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة***،*دراسات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية،مارس، 2019، ص20،21.*

جد حساسة، حتى أصبح النظام بغرفتيه تحت سيطرة النظام ويصادق بالأغلبية على كل القوانين لصالح السلطة، وفقد المواطن كل ثقته في البرلمان، مما ساهم إلى حد كبير في العزوف عن المشاركة السياسية.[1]

– **الرأسمالية المتوحشة:** لم يتم الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بصورة تدريجية وهادفة، بل تم الانتقال بصورة استعجالية غير مدروسة، مما جعل النظام الجزائري يرتبط ارتباطا كليا بأشكال الرأسمالية المتوحشة، والتي مكنت لفئات قليلة سبل الرخاء والثراء، بينما حشرت الأغلبية في زاوية الفقر وانخفاض القدرة الشرائية. إذ مكّن النظام السياسي ثلّة من المواطنين من استثمار أموال الدولة لصالحهم، فظهر جيل من الليبيراليين الجدد الذين أعادوا هيكلة الاقتصاد الجزائري وفق نظام الأفراد، لا وفق نظام المؤسسات والجماعات.

– **تأثير الأحداث القطرية:** لم يغامر الشعب الجزائري فيما يسمى بموجة الربيع العربي التي شهدتها كثير من الدول العربية، ولعل سبب إحجامه هو سيناريو فترة التسعينات القاسية، وعليه ركن الشعب للسلم بالرغم من قساوة الحياة وضنك العيش، فالإطاحة بالطغاة أثلج صدر الجزائريين ، كما أن الحراك الجزائري استفاد من أخطاء ثورات الربيع العربي.

– **تواطؤ القوى الغربية:** اكتشف الشعب الجزائري زيف القوى الغربية، فهي تنادي ظاهريا بالحرية وحقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية، لكنها في الباطن تساند الأنظمة الاستبدادية، ولعل ما حدث لدول الربيع العربي خير دليل على أن الدول الغربية لا يهمها أمر الشعوب الجنوبية، لذا كان هذا الوعي دافعا على الاعتماد على مقومات وقدرات الشعب في التحرر من النظام السياسي الفاسد والأنظمة التي تسانده.[2]

وهكذا اعتبر الحراك الجزائري – زيادة على أنه خلق إحدى أهم الابتكارات السياسية– دعما وتأييدا للقضايا العادلة.[3]

وارتبط الحراك بإرادة شعب مناهض للوضع بشكل حازم يشبه ما يسمى بـ" الواقعية الحوارية" التي تسمح للفاعلين الاجتماعيين بتحقيق الديناميكية السياسية الجديدة التي أصبحت إحدى الطقوس السياسية الأسبوعية المقدسة لتنتقل مركزية السياسة إلى صميم المجتمع.[4]

4. الإعلام الجزائري والحراك الشعبي

4. 1. عناصر حرية الإعلام: تتضمن حرية الإعلام تكريس قوي لحرية الرأي من جهة والفكر من جهة أخرى، وهذا التلازم يمكن إدراكه والتعرف عليه عند تفحص جوهر هذه الحرية القائم على أساس الحق في الوصول إلى المعلومات وكذا حرية تداولها ونشرها.[5]

أ– عناصر حرية الإعلام بالنسبة للإعلامي أو المهني: وتنقسم إلى قسمين، قسم يتعلق بحقوق الإعلامي وضماناته وقسم يتعلق بواجباته والتزاماته.

1– **حقوق الإعلاميين وضمانات حمايتهم:** تختلف حقوق الإعلاميين من دولة لأخرى ومن نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر، لكن الأمر المشترك بينهم هي حرية الممارسة الإعلامية كمبدأ لا يمكن التنازل عنه، وتتلخص حقوق الإعلاميين في ضمانات اقتصادية وأخرى تتعلق بممارسة

1أحلام سارة مقدم، ومصطفى بن حوى، ***22 فيبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)***،*مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الثاني، العدد السادس، المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا*، أكتوبر 2019، ص97،98.

2عبد القادر بوعرفة، ***الحراك الشعبي بالجزائر–الدوافع والعوائق***،*مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، العدد 7*، 2019، ص16،17.

3Mimouni, D. (2019). ***Algérie: Le Hirak s'aligne avec les causes Justes***. Consulté le20 Mars, 2020, surwww.siriusalgeria.net>papers:https://www.google.com/ur?sa=t&source=web&rct=j&url=www.siriusalgeria.net>papers/Alg

4 Mohamed, &Mebtoul, M. (2019),***Le mouvement social algérien du 22 février 2019*** : ***et puissance au coeur de l'espace public profondeur***,*Revue des Sciences Sociales*, p. 27.28

5أحسن رابحي،***الإطار القانوني للإعلام في ظل التشريع الجزائري***، دراسة مقارنة، كلية القانون ، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص155،157.

المهنة، والتي تخص الحصانات والمزايا التي ينبغي توفيرها للمهني حتى يتمكن من أداء عمله على أحسن وجه، كما ينبغي حمايته من كل المخاطر التي قد يتعرض لها بالداخل والخارج.

2- **التزامات الإعلاميين وواجباتهم:** إلى جانب ما يتمتع به الإعلاميون من حقوق وضمانات فإنه يقع على عاتقهم التزامات وواجبات ينبغي احترامها أثناء أدائهم لعملهم، وتتمحور حول مسؤوليات مهنية كاحترام أسرار المهنة ونقل الأخبار دون تحريف أو تزييف للحقائق والتحلّي بالموضوعية، وكذا التزامات أخلاقية كعدم التعرّض للحياة الخاصة للأفراد وجعلها بمنأى عن العلنية واحترام كرامة البشر وسمعتهم.

وأيضا نجد الالتزامات القانونية، وتتمحور حول الالتزامات التي يفرضها القانون على ممارسي المهنة والجزاء المترتب على مخالفة القانون الذي ينظم مهنة الإعلام.

ب- عناصر حرية الإعلام بالنسبة لوسائل الإعلام: إن عدم خضوع وسائل الإعلام لرقابة سابقة من طرف السلطة، ولا تقبل هذه الرقابة في جميع الأحوال حتى في الظروف الاستثنائية كحالات الحرب والطوارئ إلا في أضيق الحالات، كما أن حرية وسائل الإعلام في استيفاء الأنباء ونقلها وحرية الرجوع إلى مصادر المعلومات هي كلها ضمانات تمنحها السلطة لممارسة مثلى للإعلام. والواقع أن مفاهيم مثل حرية الإعلام والتدفق الحر والمتوازن للمعلومات وحرية الانتفاع بوسائل الإعلام جاءت كنتيجة للمبدأ الأساسي الخاص بحرية الرأي والتعبير.[1]

4. 2. التغطية الإعلامية للحراك الشعبي الجزائري

دور الإعلام في تنشيط الحراك: لم يعد يخفى على أحد أهمية العلاقة بين الإعلام والسياسة على مستوى دول العالم أجمع، أين يكون الإعلام ما هو إلا جهاز تابع للسلطة السياسية، وكأنه المؤسسة الرابعة للسلطة بعد المؤسسة التشريعية والقضائية والتنفيذية يسوّق فقط لتحركات السلطة، ويعتبرها كلها انجازات حتى فقد المواطن العربي في إعلامه الثقة والمصداقية ولم يصبح المصدر الأول الذي يستقي منه معلوماته هي الفضائيات دون أن ننسى أن الإعلام وظيفته الأولى هي التعبير عن ذلك الجمهور،فهو حلقة الوصل بينهم وبين قمة النظام السياسي.[2]

التغطية الإعلامية الجزائرية لقضية الحراك الشعبي الجزائري

قلّلت وسائل الإعلام المطبوعة من أهمية المظاهرات الأولى، وذات الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام السمعية البصرية، حيث إن القناة العامة الجزائرية فضّلت الخوض في الموضوعات التوافقية حول "المعالجة المائية" و"المعرض التجاري للفنادق والمطاعم"...، وخلال الأسبوع الأول خصّصت حوالي أربع دقائق فقط للمظاهرات، فمنذ أن تحرّر المشهد السمعي البصري 2012، تم إنشاء العديد من القنوات الخاصة، ما تسبّب في التحكّم الرأسي للمعلومات من قبل مقربين من الحكومة.[3]

وغياب القنوات التلفزيونية في الـ22 شباط/ فبراير الماضي عن تغطية الحراك الشعبي في الجزائر، طرح عديد التساؤلات حول ما إذا كانت مقيدة أم كانت تنتظر إشارة من السلطة الفعلية في البلاد لتأذن لها بأن تتحرك وتواكب اللحظة الثورية التي عاشتها 48 ولاية جزائرية، وأن تنقل صوت الملايين، فالإعلام تأرجح بين لامبالاة لصوت الشارع، خلال ستة أسابيع من المظاهرات الشعبية، وهناك من اتهمها بالتواطؤ مع النظام بسبب التعتيم

1بن عزة حمزة.، ***التنظيم القانوني لحرية الإعلام السمعي البصري في التشريع الجزائري***، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر. تلمسان، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014،2015، ص27.

2محمد فخري راضي، ***دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي***، مرجع سابق، ص5.

3 AVRIL21, (2019, Mars). ***Le Hirak des medias: contestations populaires, control gouvernemental et luttes pour l'information en Algérie*** , Consulté le février 26, 2020, sur AVRIL21: https://avril21.eu/2019/12/12/le- hirak- des- medias- contestations populaires- control- gouvernemental- et- luttes- pour- l'information- en Algérie/

الإعلامي الذي مارسته خلال فترة الاحتجاجات أي منذ الـ22 فيفري 2019 إلى غاية الجمعة السادسة من عمر الحراك الشعبي، وبين الإعلام الجزائري خلال أزيد من ثمانية أشهر من الحراك الشعبي، واستمرت القنوات التلفزيونية الخاصة في غض الطرف عن المسيرات وأطفأت الكاميرات وصمت الآذان. والملفت أنّ هذه القنوات سمحت لها السلطات الجزائرية بفضاء واسع من الحرية في تناول مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، الثقافية والرياضية، التي تشهدها الساحة الجزائرية، غير أنها في مقابل ذلك ظلت تروّج لمخرجات السلطة والحكومة تحت قيادة القاضي الأول في البلاد، وبقي الوضع كذلك حتى دقت ساعة الحقيقة والحسم، وفي هذا الإطار أطلّت بعض الأقلام الصحفية عبر الصحف الخاصة والوجوه الإعلامية الجزائرية عبر الفضاء الافتراضي خاصة شبكات التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و "تويتر" لتوجه لومها لتلك القنوات، وحتى من يشتغلون فيها برفض التعتيم والانتصار للشعب، وهو ما لفت إليه البعض عبر حصص أنجزت ضمن هذه القنوات من باب حفظ ماء الوجه.

بينما توالت الانتقادات للإعلام الجزائري وبين الصحفيين أيضا، في تلك الفترة وخلال ست أسابيع كاملة منذ اللحظة الثورية، وهو ما كشفته عديد الأسماء الإعلامية، التي وجدت نفسها في موقف محرج أمام الكم الهائل الذي تدفق من سهام الانتقادات لعدم تغطية "موضوعية" للحراك من قبل القنوات الخاصة والعمومية[1]،

فاتخذ الحراك من مواقع التواصل الاجتماعي منصة للتعريف به وبمطالبه، في ظل قطيعة لإعلام البلاد الرسمي والخاص، المتهم بالوقوف مع السلطة: من خلال العمل على تمرير مشروع ترشح الرئيس السابق، حيث اعتبر جزء كبير من الجزائريين أن لا بديل عن المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومة ونشرها، أين أصبحت هذه المواقع أرضية لازدهار صحافة المواطن، لنقل أخباره والتفاعل معها ومساهمته في كشف الحقيقة وخلق وعي لدى الجماهير بما يحدث في البلاد، حيث ارتبط الإعلام الرسمي في الجزائر في سياقه التاريخي بمفرزات العملية السياسية، ومع بوادر انحلال الأزمة الأمنية، لم يكن الإعلام الجزائري يعبّر عن صوت الشعب عدا بعض الجرائد التي حاولت أن تنقل انشغالات المواطن في حين نشر قضايا الفساد غالبا تم اعتباره تصفية للحسابات، ناهيك عن أن التلفزيون الرسمي لم يعدو سابقا كونه الناطق الرسمي باسم السلطة، إلا أنّ الاحتجاجات الأخيرة حررت الصحفيين من صمتهم بعد أن قام عدد من صحفيي الإذاعة والتلفزيون بوقفة احتجاجية رفضا للسياسات المتبعة في تغطية الاحتجاجات، وتحدث المفاجأة انطلاقا من وكالة الأنباء التي نقلت أنباء المظاهرات وعبّرت عن رفض المتظاهرين للعهدة الخامسة، في حين نقل التلفزيون الوطني خبر المظاهرات واعتبرها مطالبة بجملة من الإصلاحات دون الإشارة إلى رفض العهدة الخامسة، ليحافظ التلفزيون والإذاعة على سياستهما التحريرية في حفظ ماء وجه النظام الحاكم.

أمّا القنوات المحلية المستقلة حذت في الأسبوعين الأولين حذو القنوات الحكومية وامتنعت عن نقل أخبار المسيرات، لتخرج لاحقا العديد منها عن صمتها بنقل أخبار المسيرات، وطرح مطالب المتظاهرين للنقاش على منصاتها، لعدد من الأسباب في مقدمتها خطاب المؤسسة العسكرية، التي عبّرت عن متابعتها للأوضاع وثقتها في الشعب وقدرته على تسيير الأزمة، إلى جانب خوف هذه المؤسسات من فقدان مكانتها وجمهورها، خاصة أمام الضغط الشعبي الذي واجهته هذه القنوات عبر صفحاتها في مواقع التواصل الاجتماعي.[2]

1فتيحة زماموش، ***الإعلام وسؤال الحراك***،مجلة الدراسات الإعلامية- المركز الديمقراطي العربي - برلين- ألمانيا- العدد التاسع، نوفمبر2019، ص139،140.

2عادل خالدي،(2019)، ***كيف ساهم الإعلام الاجتماعي في حراك الجزائر***،.. تاريخ الاسترداد 6 مارس، 2020، من الجزيرة نت: htpps://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/669

أما المختص في الإعلام الدكتور "عمار عبد الرحمان" فيشير إلى وجود الإشاعة والتضليل في المعالجات الإعلامية الخاصة بالحراك ويجد في هذا الأخير مجالا لرفع القيود وفسح المجال أمام منحى تصاعدي في القطاع قوامه الاحترافية وأخلاقيات المهنة.[1]

في حين دقّ صحفيون آخرون ناقوس الخطر لما آلت إليه أوضاع الصحافة في بلادهم، بسبب الضغوطات والتضييقات، التي تمارسها السلطات على الصحف والقنوات التلفزيونية، في تغطية الحراك الشعبي، وطالب أكثر من 170 صحافيا في بيان تحت اسم "مبادرة إنقاذ الصحافة الجزائرية" السلطات بـ"الكف الفوري عن ممارسة الرقابة على الإعلام العمومي والخاص والتعرض للحريات الإعلامية، من أجل ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومة بكل موضوعية وحيادية، كما انتقدوا الأساليب القمعية التي يتعرضون لها خلال تغطيتهم للأحداث الهامة في البلاد والتي وصلت حسبهم إلى حد الاعتقال، ووضع آخرين تحت الرقابة القضائية ومنعهم من مغادرة التراب الوطني لأسباب مختلفة لها علاقة بمواقفهم المهنية ذات الصلة بالشأن العام.[2]

5. مناقشة النتائج

الجدول 1: فئة طبيعة اللغة المستخدمة

البرنامج / اللغة	قضية ونقاش		الحدث		مانشيت		90 دقيقة بوليتيك		ك	%
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
عربية فصحى	87	55.41	55	41.35	74	39.57	42	61.76	258	47.33
عامية	69	43.94	62	46.61	59	31.55	18	26.47	208	38.16
أجنبية	1	0.63	16	12.03	54	28.87	8	11.76	79	14.49
مج	157	100	133	100	187	100	68	100	545	100

المصدر:من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

توظيف اللغة العربية الفصحى بنسبة أكبر كان مناسبا لمواءمة طبيعة البرامج عينة التحليل الجادة التي تتطلب لغة رسمية في التقديم والطرح الجاد، أما العامية فوردت في كل مفردات العينة حيث برزت بشكل جلي في برنامج "الحدث" قناة الشروق نيوز، أين مازج هذا الأخير بين اللغتين العربية الفصحى والعامية التي جسدها على حد سواء الصحفي "قادة بن عمار" والضيوف باعتباره الأقرب للجمهور واستخدامها مقصود للوصول لأكبر شريحة من الجمهور، الذي عادة ما تجذبه لهجته المحلية التي يتداولها في خطابه اليومي، نفس الشيء بالنسبة لبرنامج "مانشيت" على الشروق نيوز أين فعّلها –العامية– الصحفي أكثر من الضيف الذي فضّل الفصحى باعتبار تكوينه وأنه بصدد شرح الموضوع ما استدعى منه استخدام لغة أكاديمية، وبرنامج " 90 دقيقة بوليتيك" و برنامج "قضية ونقاش" على النهار tv، فوردت العامية من خلال لغة الضيوف المشاركين تارة وأحيانا مقدم البرنامج، في حين تراوحت استخدام الأجنبية في بعض المصطلحات التي كانت ترجمة لمصطلحات اقتصادية كما هو الشأن لبرنامج "مانشيت" أو لطبيعة تكوين وثقافة الضيف كما هو الشأن لبرنامج " 90 دقيقة بوليتيك"، وكما يفسر كذلك بطبيعة المجتمع الجزائري، الذي عادة ما يمازج بين عدة لغات أو لهجات في كلامه العادي، بما يحدد هويته الثقافية عامة. وفي العموم يمكن إرجاع هذه القراءة لاستخدام جل البرامج التلفزيونية، سيما الحوارية منها لما يعرف باللغة الإعلامية، التي تهدف إلى توسيع دائرة التلقي، باعتبارها الإطار المرجعي المشترك بين القائم بالاتصال والجمهور المتلقي، ومن ثمّ تحقيق معنى متفق عليه انطلاقا من أهداف معدّي البرامج أو المؤسسات الإعلامية عموما، وفي عينتنا نستشف ذلك بوضوح وهو ما يفسر بالرغبة في إيصال

1القناة الأولى، (2019). ***المعالجة الإعلامية للحراك الشعبي: الحاجة إلى الاحترافية***، تاريخ التصفح 27 ديسمبر، 2019، من الإذاعة الجزائرية، القناة الأولى: https://www.radioalgerie/dz/chaine1/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%

2منية غانمي. (12 نوفمبر2019). ***صحافيون جزائريون يشتكون.. هل وضعت السلطة يدها على الإعلام؟*** تاريخالتصفح، 27 ديسمبر، 2019، على الرابط: africa/2019/11/12/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9https://www.alarabiya.net/ar/north-

أفكار مقصودة مفادها المسؤولية الإعلامية واجبنا، والحرية التعبيرية حق لابد من تحصيله، فهو السلاح الأوحد لمراعاة شؤون المصلحة العامة بمتابعة شؤون الوطن وإحداث التغيير.

الجدول 2: فئة دعائم التقديم

البرنامج / اللغة	قضية ونقاش		الحدث		مالشيت		90 دقيقة بوليبيك		ك	%
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
صور فوتوغرافية	10	35.71	0	0	0	0	0	0	10	19.60
مواد سمعية بصرية	18	64.28	23	100	0	0	0	0	41	80.39
مج	28	100	23	100	0	0	0	0	51	100

المصدر:من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

وفي المعالجة الإعلامية للعينة قيد التحليل من حيث الشكل كذلك تم استخدام دعائم التقديم والتي تراوح ادراجها في مفردات التحليل بين نسبتين، كانت أعلاها للمواد السمعية البصرية بنسبة 80.39% موزعة بين الفيديوهات المدرجة والاتصال الهاتفي، فالنصيب الأكبر كان للمواد السمعية البصرية، لأنها قوام البرامج التلفزيونية سيما التي تعنى بمناقشة الملفات والقضايا الجادة إضافة لطبيعة الشكل البرامجي الحواري الذي اتخذته المفردات عينة التحليل، فهاته المواد المرئية المدعمة عملت على كسر عوامل الملل الذي قد يحدث جراء المادة الحوارية الجافة نوعا ما، فاسترسال النقاش قد يؤدي بالمشاهد للعزوف عن المتابعة، ما لم يتم تدعيم البرنامج بمرئيات من شأنها جذب المتلقي وتزويده بشواهد حية (كما هو الشأن لبرنامج "الحدث" وكذا "قضية ونقاش" اللّذين استعانا بمقاطع مصورة لها علاقة مباشرة بموضوع الحلقة). تليهانسبة19.60%للصور الفوتوغرافية، باعتبار الدعائم التقديمية بمثابة الشاهد البصري للحقائق والأفكار المعروضة، فهي تمنح مصداقية أكثر للطرح الإعلامي المستهدف، ما يعطي سلطة لبث الحقيقة، والتي عادة ما ترمي لتصعيد الرأي العام سيما في مفردات عينتنا، قصد شن حملة ضد شخصيات تمثل رؤوس الفساد التي يندد بها الشارع الجزائري عبر الحراك، الأمر، الذي ركّزت على إثارته هذه البرامج الحوارية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية يمكننا تفسير إدراج صور فوتوغرافية في البرامج المقدمة قد تحيلنا لفكرة أخرى مفادها أن الإعلام الجزائري أخذ بالتحرر تدريجيا، سيما خلال هذه الفترة الانتقالية أين أصبح يتداول صور شخصيات كانت خطا أحمرا فيما قبل، لكن اليوم تدان على المباشر دون أدنى خوف أو تردد(مثلما هو الحال في برنامج قضية ونقاش).

الشكل1: فئة المؤثرات الصوتية المستخدمة

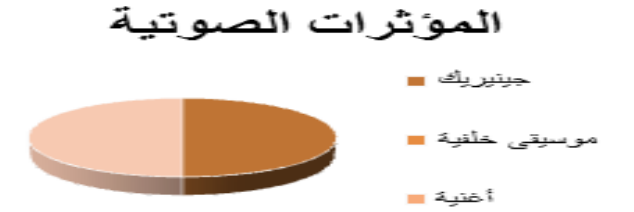

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

تم الاعتماد على المؤثرات الصوتية بنسبة 50% لكل من الفاصل الاشهاري والجينيريك، من خلال شريط النهاية الذي لم نجده سوى في برنامج "الحدث" ، الذي احتوى على شكل سداسي يضم عنوان البرنامج "الحدث" باللون البرتقالي بظل منعكس للأسفل، ضمن مساحة زرقاء واسعة، حيث يشير السداسي لمعنى البناء بالتالي يمكن أن نستدل على دلالات سميائية ضمنية لهذا البرنامج الذي يحاول إعادة بناء الأحداث الجارية وإعادة

صياغتها للمشاهد بما يعكس حقيقتها للعيان، أما اللون البرتقالي فيشير إلى الحماس والإثارة للفت انتباه المشاهد، وقد يرمز أيضا للهيمنة بما يعني الهيمنة على ساحة الأحداث وتغطيتها أوّلا بأوّل. أمّا اللون الأزرق فيعني الحرية أي المعالجة والطرح الحر للقضايا والملفات التي تثير الرأي العام، وهو ما يعبّر عن هدف هذا البرنامج عموما. وكذا الفواصل الاشهارية التي سجلناها هي الأخرى في مفردة واحدة ضمن العينة "90 دقيقة بوليتيك"، في حين انعدمت النسب عند الأغنية وموسيقى الخلفية نظرا للطبيعة الجادة للبرامج الحوارية سيما وأن عينتنا اقترنت بإحدى المجالات الحساسة، التي تتعلق بالجانبين الاقتصادي والسياسي فمن غير المنطقي إدراج موسيقى أو أغاني تخرج عن أهداف الحوار وتبتعد عن الجدية في الطرح. أمّا الفواصل فهي تعتمد عادة لكسر الملل نتيجة الحديث المسترسل لكن في المجمل تتفاداه البرامج حتى لا تخفض من نسب المشاهدة، فهناك من يعزف عن المتابعة بمجرد الفصل الأولي ضمن البرنامج.

جدول3: فئة مدة البرنامج

البرنامج	قضية ونقاش	الحدث	مانشيت	90 دقيقة بوليتيك
المدة الزمنية الإجمالية	1سا و23د و33ث	1سا و 11د و21ث	41د و 20ث	37د و35 ث

المصدر: من انجاز الباحثة

تم تقسيم البرامج إلى أربع فقرات قصد معرفة التوزيع الزمني المعتمد في تقديم الحلقات، والملاحظ أن المدة الزمنية الإجمالية للبرامج تقاربت فيما بينها، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج " الحدث" (1ساو23دو33ث) و"قضية ونقاش" (1ساو 11دو21ث) إلى أقل منها – نوعا ما- في كل من برنامجي "مانشيت"(41د و20ث) و" 90 دقيقة بوليتيك" (37دو35ث)، أما عن توزيع هذه المدة الإجمالية فتباينت النسب بين مكونات البرنامج فيما يتعلق بالجينيريك، مقدمة، حوار وخاتمة.

الجدول4: فئة التقسيم الزمني لمكونات البرامج

البرنامج / التقسيم الزمني	قضية ونقاش		الحدث		مانشيت		90 دقيقة بوليتيك		ك(د)	%
	ك (د)	%	ك(د)	%	ك(د)	%	ك(د)	%		
الجينيريك	0	0	1.06	1.62	0	0	0	0	2.68	1.26
المقدمة	3.56	5.48	0.54	0.82	0,20	0.48	0.28	0.74	4.58	2.16
الحوار	60.19	92.79	60.05	92.10	40	97.08	37.28	98.75	197.52	93.53
الخاتمة	1.12	1,72	4.09	6.27	1	2.42	0.19	0.50	6.4	3.03
مج	64.86	100	65.2	100	41.20	100	37.75	100	211.18	100

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

فيما يتعلق بالجينيريك، لم نسجل وروده سوى في برنامج "الحدث" ولم يأخذ حيزا زمنيا كبيرا 1.26% أمّا التمهيد لموضوع الحلقات في المجمل لكل البرامج فكانت نسبته 2.16% ليكون النصيب الأكبر للحوار، ما يشير إلى أن البرامج عينة التحليل (الحدث، قضية ونقاش، مانشيت، 90 دقيقة بوليتيك) أعطت الحوار أهمية كبيرة من شأنها إثراء مواضيع الحلقات بالنقاش على حساب بقية المكونات، فهو الركيزة الأساسية التي تبنى عليها هذا النوع من البرامج(الحوارية).

أما الخاتمة فشكّلت 3.03% من النسبة الكلية للعينة. ذلك أن الخاتمة لم تتجاوز الإعلان عن إنهاء الحلقات عبر شكر الضيوف وضرب موعد لاحق للجمهور، ما يعني أن التركيز الأساسي كان على تفعيل حوار المعد والضيوف، ما يؤكد على عدة قراءات أهمها: إتاحة حيز واسع لتكريس حرية الرأي بعرض الرأي والرأي الآخر والإبحار في مجال التعبير الحر، الذي لا يخضع لرقيب سلطوي، عبر إشراك مختصين وأكاديميين وناشطين سياسيين

واجتماعيين يعبّرون عن الاتجاه السائد في المجتمع، بهدف إرضاء السواد الأعظم ما يحقق نوعا من التوازن في القوى بين السلطة والشعب، بل بترجيح كفة هذا الأخير على سابقتها، إلا أن المتعمّق في البرامج الذي يتابع ويحلل هذا الحوار الطويل إلى حد ما يجد أن هذه الحرية مصطنعة أو بالأحرى شكلية فقط لا تزال تخضع لقيود رقابية صارمة تحد من المعالجة الحرة الحقيقية للمواضيع المطروحة وهو ما نحاول تفسيره لاحقا من خلال فئات المحتوى.

الجدول5: فئة محتوى البرامج الحوارية عينة التحليل

البرنامج	عنوان الحلقة	محتوى الحلقة
الحدث قناة الشروق نيوز برنامج حواري يومي مباشر يرصد أهم الأحداث السياسية والاقتصادية والرياضية والثقافية "وطنيا ودوليا" اعتبارا من الساعة التاسعة مساء 21:00	عدد مثير من برنامج الحدث بحضور فارس مسدور 14 أفريل 2019	مناقشة موضوع أو جريمة التمويل غير التقليدي، وتحليل بيان بنك الجزائر بين التوبة والاعتراف أو مجازاة للأحداث والحراك الشعبي، كما عرج لمحاور أخرى تتعلق بحصار الحكومة في ظل طرد وزير وزير جديد(وزير الطاقة) بعد وزير الداخلية والوفد المرافق له في بشار، كما حاول الاجابة عن من يحاسب من في ظل الرفض الشعبي للباءات.
قضية ونقاش قناة النهار tv برنامج سياسي أسبوعي يعنى بمناقشة موضوع الساعة ومختلف قضايا الساعة الوطنية من زاوية سياسية يعرض كل يوم اثنين على 21:30	مآلات الحراك الشعبي.. مفترق الطرق..!! 21 جوان 2019	– حاول البرنامج تسليط الضوء على منظومة الفساد التي ترأسها شخصيات سياسية وحكومية كبيرة لكشف أسماء المتورطين تحت لواء حتم الجمهورية الجزائرية، حيث يسعى البرنامج في هذه الحلقة لاستشراف مآلات الحراك الشعبي الجزائري، محللين مغزى ودلالات خطاب الفريق أحمد قايد صالح، كما عرج على الرقّ الواجب سلكها للخروج من الأزمة.
90 دقيقة بوليتيك قناة النهار tv برنامج حواري من تقديم وسيلة بن بشي يعرض أيام الأحد، الثلاثاء والخميس على الساعة 21:30	رئيس الجمهورية يؤكد على التعديل الدستوري.. دور الأحزاب في التغيير 23 فيفري 2020	– حاولت معدة البرنامج من خلال الحلقة تبيان دور الأحزاب السياسية في التغيير ودرجة اسهامها في النقاش حول الدستور الجديد أم أنها لا تعدو كونها مرقب، وما هي رؤيتها في التغيير.
مانشيت قناة الشروق نيوز من تقديم الصحفي بلال كباش	أملاك الدولة بين المسح والتسوية 15 مارس 2019	خصصت الحلقة للحديث عن أملاك الدولة والعقارات، وتوضيح مهام مديرية أملاك الدولة، ومناقشة ملف مسح الأراضي بين المسح والتسوية وكذا ملف أراضي "العروشية" والاجابة عن انشغالات المواطنين الواردة عبر صفحة البرنامج

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على حلقات البرامج المعروضة على اليوتيوب

نلاحظ أن محتوى البرامج عينة التحليل، عالج أهم القضايا التي تزامنت والفترة التي اختيرت منها الحلقات، والتي كان أبرزها حول الساحة السياسية وكذا الحراك الشعبي الجزائري وخلفياته وتداعياته، الذي شكّل مادة حوارية دسمة تداولتها عديد البرامج التلفزيونية، سيما برامج "التولكشو" التي وجدت لنفسها متنفسا للتعبير الحر عن حقيقة الأحداث ونقل أبرز المستجدات الحاصلة، نظرا لأهمية هذا الموضوع لدى الرأي العام، والأكثر أهمية هي خلق فضاء حر ينفلتون فيه من الطوق، الذي ضيق عليهم الخناق لأمد طويل عبر التغطية المباشرة للأحداث والنقاش المعمّق للقضايا والملفات قيد النقاش، وهو ما لمسناه خلال الطرح الإعلامي للحلقات عينة البحث حيث نستشف انفعالات في التعاطي مع الموضوع على سبيل المثال برنامج "الحدث" الذي حاول أن يبين طلاقة في الحديث بعيدا عن هاجس الخوف من الزلل، فاستطاع كشف تلاعبات وملفات لطالما كانت بمنأى عن الرأي العام وذكر أسماء صراحة كانت لها يد في قضايا الفساد، على رأسها الوزير الأسبق أحمد أويحي التي وجهت إليه أصابع الاتهام في أكثر من قضية، على خطاه برنامج قضية ونقاش الذي أثار جدلا بين عدة جهات سياسية (الناشط السياسي "بلال لميطة" والمحامي والخبير في القانون الدولي اسماعيل خلف الله) وجهات أكاديمية (المنسق الوطني لأساتذة التعليم العالي "الكناس" "عبد الحفيظ ميلاط") حول مآلات الحراك الشعبي، كما عرّج هو الآخر لأسماء ثقيلة (أويحي، طرطاق توفيق لويزة حنون، سلال..) وعلى بعض ملفات الفساد على رأسها ملف الخدمات الجامعية، لاستخلاص أهم الآليات المناسبة لتأسيس جمهورية أساسها النزاهة والعدالة واحترام الحقوق والحريات، ما يشير إلى اتساع دائرة الحرية الإعلامية، فلم يجرؤ أحد من قبل فعل هذا إلا أننا لاحظنا في العددين المختارين في فترة ما بعد الانتخابات "مانشيت" و"90 دقيقة بوليتيك" العودة للمعالجة المحتشمة نوعا ما فبرنامج مانشيت حاول توضيح ملف أملاك الدولة والعقارات الفلاحية فكان غرضه معرفي بالدرجة الأولى دون الخوض في اشكالات أخرى تتعلق بعلاقات الجهات الوصية، نفس الشيء بالنسبة لبرنامج 90 دقيقة بوليتيك، الذي حاول طرح مقترحات التعديل الرئاسي للدستور، فضلا عن خطاب الكراهية الذي ندد به الرئيس الجديد "عبد المجيد تبون"في ظل حملات التطاول التي طالت بعض الرموز الوطنية، ما يمكن تفسيره بأن الحرية الإعلامية التي عرفتها البرامج الحوارية بمثابة هبة صاحبت الفترة الانتقالية إثر الحراك الشعبي الجزائري.

الشكل2: فئةاتجاه المعالجة الإعلامية والجمهور المستهدف

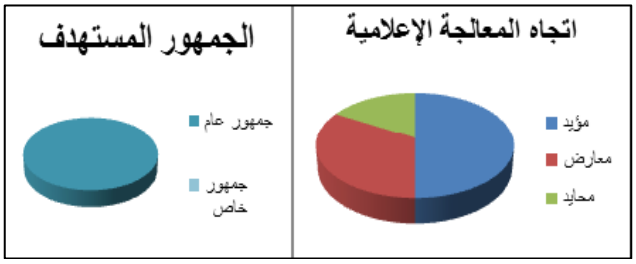

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

أما فيما يتعلق باتجاه المعالجة الإعلامية فكان مؤيدا بنسبة (50%) ، نظرا لطبيعة البرامج الحوارية الهادفة، ذات بعد جاد يسعى لدراسة الواقع القائم بحثا عن حلول ناجعة، الأمر الذي وجدناه في برامج العينة التي كانت مؤيدة للحراك الشعبي وانجازاته الجبارة، سيما أنه أحدث نقلة نوعية في كل القطاعات وبدوره استفاد القطاع الإعلامي من ذلك، أين تحرّر من قيود رقابية على الأقل في هذه الفترة الانتقالية، حيث عالجت البرامج عديد المواضيع السياسية والملفات الحساسة ذات الصلة بقضية الحراك بحيز معقول من الحرية الإعلامية، هذا ما لاحظناه في برنامج "قضية ونقاش" أين حاول ضيوفه المشاركين التأكيد على أهمية الحراك كمنعرج ذو بعد ايجابي قلب الأحداث لصالح الوطن عموما والشعب، الذي يشكل الحلقة الأقوى في مجريات هذه الأحداث، مؤكدين مبدأ الحوار لتحصيل آليات عملية تساهم في الخروج من مفترق الطرق الذي عايشته الجزائر عقب استجابة النظام السابق لمطالب الشعب، نفس المنوال سار عليه برنامج الحدث، الذي يفتخر هو الآخر ضمنيا بإنجازات الشارع الجزائري، سيما وأن جمهور هذه البرامج جمهور عام (100%) حتى تحقق هدفها المنشود من مضمون هذه البرامج، عبر تحقيق التأثير على أوسع نطاق من الجماهير المتابعة لها، لكن هذا لم يمنع من ورود اتجاه معارض يكمن في إقحام ذاتية المذيع أو الضيوف في ابراز آرائهم ورفضهم الواضح للباءات وإدانتهم لجرائمهم المشينة في حق الوطن والشعب، التي انتهكت حقوقه في ظل السرقات والمشاريع الانتهازية حسب ما ورد في برنامج الحدث الذي كشف حقائق حول جرائم تورط فيها الوزير السابق أويحي، كما سجلنا اتجاها محايدا في كل من برنامج "مانشيت" و"90 دقيقة بوليتيك" باعتبار أن كلاهما له هدف معرفي تفسيري أحدهما يشرح أسس التعديل الدستوري والآخر يفصّل في أملاك الدولة بين المسح والتسوية. ما يمكن تفسيره بأن البرامج الحوارية خلال فترة الحراك الشعبي تمتّعت بحرية المعارضة والتعبير عن الرفض الصريح لشخصيات أو أحداث، على عكس البرامج التي قدّمت في فترة ما بعد الانتخابات، فتبدو أنها محايدة أكثر من كونها معارضة، حيث لم نلمس أسلوب المعارضة فيها سوى في "90 دقيقة بوليتيك" أين تم إدانة فعل خطاب الكراهية والعنصرية.

الجدول6: فئةنوع لغة التقديم

البرنامج / لغة التقديم	قضية ونقاش		الحدث		مانشيت		90 دقيقة بوليتيك		ك	%
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
لغة تحليلية	36	46.75	52	61.17	19	59.37	21	77,77	128	57,91
لغة أدبية	2	2,59	5	5.88	0	0	0	0	7	3,16
لغة تقريرية	39	50.64	28	32,94	13	40.62	6	22,22	86	38,91
مج	77	100	85	100	32	100	27	0	221	100

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

نلاحظ من خلال الجدول أن طبيعة اللغة الموظفة في البرامج عينة التحليل انحصرت بين نمطين، هما:التحليلي، بأكبر نسبة بلغت57,91% والتقريري بعده مباشرة بنسبة38,91%، وبنسبة ضئيلة سجلنا اللغة الأدبية 3,16%. فأكبر نسبة حظيت بها اللغة التقريرية، التي تستند إليها معظم البرامج التلفزيونية التي تهدف عادة لعرض وطرح مختلف القضايا الإخبارية على مستوى عديد الأصعدة السياسية والاقتصادية وغيرها من الأخبار التي تصنع الحدث الوطني أو الدولي.

والحوار التلفزيوني لم يقتصر على سرد الحقائق والوقائع، بل استخدم النمط التحليلي الذي يعمد إلى قراءة الأحداث وتحليلها، بإعطائها بعدا وعمقا للملفات المعالجة عبر البرامج التلفزيونية،إلا أن ارتفاع نسبة اللغة التحليلية هو أمر يوائم موقف عرض الحقائق وتفسيرها، كما هو الحال لجلّ مفردات العينة، فبرنامج الحدث مثلا انطلق في عرض محاور اجتماع مجلس الوزراء وانطلاق النقاش بين المقدم والضيوف، ببحث حقيقة تصريحات الوزير الأسبق "أحمد أويحي" وتحليل بيان بنك الجزائر، من خلال إثراء ضيوف هذه الحلقة من الخبراء الاقتصاديين "نبيل جمعة" و"فارس مسدور" والصحفي "سعيد ارزي"، أين ركزوا على تحليل المعطيات من معلومات وتصريحات وأخبار حول الجرائم الاقتصادية على رأسها جريمة التمويل التقليدي، وكذا مسألة تضخيم الفواتير وانهيار المؤسسات الاقتصادية، نتيجة بيعها بالدينار الرمزي... إلى غير ذلك من القضايا التي تطرّقوا إليها استنادا لحقائق معلومة، نفس السياق انتهجه برنامج "قضية ونقاش" الذي حاول ضيوفه تحليل وضعية الجزائر بعدما وصل الحراك لمفترق الطرق، وحتى البرامج الحوارية التي تزامنت وفترة الانتخابات وما بعدها هي الأخرى عمدت لتوظيف اللغة التحليلية في المقام الأول(برنامج 90 دقيقة بوليتيك) حاول فيه ضيف الحلقة "جمال بن عبد السلام" رئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة شرح دور الأحزاب السياسية في التغيير، وكذا مشروع التعديل الدستوري فكان يفسر ويشرح أكثر مما يعرض مجرد معلومات، فكل برنامج حلل الموضوع من وجهته الخاصة، ما فرض على كل متحدث من الضيوف المشاركين استخدام اللغة التحليلية بعد التقريرية، في حين لم ترد اللغة الأدبية سوى في برنامج "قضية ونقاش" ضمن المقدمة التي استهل بها المقدم حلقته، أين استخدم عديد الصور البيانية التي جسّدت معاني عميقة، إذ شبّه الوضع الجزائري بأفلام (هيتشكوك) التي تتسم بأسلوب متميز من التشويق: "ليروي نهاية رواية عصابة كانت تعيش الترف والبذخ إلى عنابر السجون، لتتم صياغة فصول نهاية تراجيدية من مسلسل سقوط الباءات.."، وغيرها من المصطلحات المنتقاة بدقة حتى تصور معنويات وأحاسيس يتقاسمها الشارع الجزائري وكل مواطن غيور على مملكته وانتمائه، وكذا برنامج "الحدث" في خاتمة الأستاذ "فارس مسدور" الذي شبه علاقة العصابة بالمناصب ورفضهم لإطلاق سراح الجزائر كالزواج غير الشرعي، وأردف كلامه ببيت شعري عن الجزائر " إن الجزائر في أحوالها عجب.. ولا يدوم بها للناس مكروه.. ما حلّ عسر بها أو ضاق متسع.. إلا ويسر من الرحمان يتلوه." وهي تحمل معنى عميق وفي نفس الوقت ذو جمالية فنية، مما خلق خصوصية مميزة في مضمون البرنامج الحواري.وفي المجمل نستطيع القول بأن اللغة المستخدمة توحي بدلالات ومعاني متميزة في الطرح حيث وسمته بنوع من الحرية التعبيرية المغيّبة سابقا عن برامجنا الحوارية.

الشكل3: فئة طبيعة القضايا المثارة في البرامج

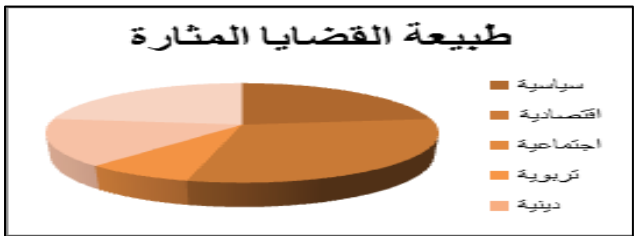

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

حاولت البرامج الحوارية عينة التحليل معالجة أهم القضايا الجارية في الساحة الوطنية، إذ تصدرتها القضايا الاقتصادية (30.76%) والقضايا السياسية (23.7%)، وكذا القضايا الأمنية (15.38%)، وهو ما يفسّر على حرص البرامج الحوارية على مناقشة مجريات الأحداث الوطنية، سيما خلال الفترة الانتقالية التي عرفتها الجزائر في ظل الحراك الشعبي الجزائري، الذي فتح المجال للشعب في المشاركة السياسية وإجراء عديد التعديلات على مستوى

الدستور، وأصول النظام السياسي القائم، فكان لزاما على القائمين بشؤون إدارة الحوار التلفزيوني، مناقشة أوراق هذه الملفات، في ظل الوضع الحسّاس الذي تشهده الجزائر بعد ما فقد النظام السياسي ومسيّريه شرعيتهم، ما يستدعي ضرورة الحوار الجاد والهادف من أجل تخطي هذه الدوامة، لتشخيص الواقع القائم واستخلاص استراتيجيات فعّالة موائمة للأزمة الوطنية، التي لم تقف عند طبيعتها السياسية لتمتد لسائر القطاعات على رأسها القطاع الاقتصادي، هذا الأخير الذي تصدّع نتيجة الانتهاكات السالفة في العهد السابق، وهو ما تداوله برنامجي: "الحدث" وقضية ونقاش" اللّذين ركزا على كشف الجرائم الاقتصادية وأبطالها من أفراد العصابة والباءات الحاكمة سابقا، وحتى برنامجي "مانشيت" و"90 دقيقة بوليتيك" ناقشا الوضع الاقتصادي لكن من زاوية أخرى، فالأول حاول إحصاء بعض أملاك الدولة، والثاني عرّج على أهمية العناية بالشأن الاقتصادي ضمن مشروع التعديل الدستوري، أما بقية القضايا فوردت بنسب ضئيلة لكونها جاءت ضمن سياق الحوار وكشف بعض الملفات كملف الخدمات الجامعية وبعض الفضائح المتعلقة ببعض الجرائم على سبيل الذكر قضية سوناطراك وقضية خليفة.. أما القضايا الأمنية فارتبطت بدور المؤسسة العسكرية في الحراك والمحافظة على الأمن العام للوطن وتفعيل الحوار لصياغة آليات ناجعة لتسيير الأزمة والخروج منها. ونظرا لطبيعة القضايا المثارة خلال حلقات مفردات العينة، يمكن تسجيل انفراج ظرفي لحرية التعاطي مع الملفات موضوع الحوار التي حملت في طياتها نوعا من الجرأة في الطرح الإعلامي المتزامن والحراك الشعبي الجزائري، لأنه من الملاحظ في البرامج المقدمة عقب الانتخابات العودة لنوع من الرتابة والموازنة في الطرح.

الجدول7: فئة آليات ادارة الحوار

البرنامج	قضية ونقاش		الحدث		مانشيت		90 دقيقة بوليتيك		ك	%
آليات الحوار	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
الاستفزاز والضغط	15	19.23	5	9.25	3	21,42	0	0	23	15.75
التهديد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الجدل والنقاش	63	80.76	49	90.74	11	78,57	11	100	123	84.24
مج	78	100	54	100	14	100	11	100	146	100

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

على الرغم من اتفاق البرامج التلفزيونية (عينة التحليل) في كثير من النقاط الجوهرية كالهدف وراء معالجة الأحداث الآنية قصد التغطية الفورية لمجريات الساحة الإخبارية، إلا أنها اختلفت فيما بينها في استخدام آليات تفعيل الحوار إذ سجلنا نسبتين مختلفتين 84.24%لآلية الجدل والنقاش، ونسبة 15.75% لآلية الاستفزاز والضغط، ما يعني أن البرامج الحوارية قيد التحليل اعتمدت أسلوب النقاش والجدل، لكونه الأسلوب الأنسب والأرقى لتحقيق هدف مشترك يعنى ببلوغ الحقيقة، فالجدل أساس تنوير الرأي العام بطرح الرأي والرأي الآخر أو بالاتجاه والاتجاه المعاكس له، وهو ما لمسناه بصفة مركزة في برنامجي "الحدث" و "قضية ونقاش" وهي البرامج التي تزامنت والحراك الشعبي الجزائري أين أتاحت الفضاءات الإعلامية منابرها لإبراز مختلف الرؤى المتضاربة حول ما يحدث في الجزائر خلال هذه الحقبة، حيث لاحظنا في كلا البرنامجين مقاطعات الضيوف لبعضهم البعض وظهر هذا جليا بين ضيوف "أحمد حفصي" بين الناشط السياسي والخبير في القانون الدولي، ما يعبّر عن جدل عقيم بين أفكار حزبية وجهات أخرى، في حين الجدل القائم في برنامج "الحدث" يتجلى في تداخل آراء أكثر من تعارضها فكلّ يود إدارة الحوار وإثراءه بما يملك من معلومات وحقائق حول جرائم اقتصادية ارتكبت في ظلال النظام الفاسد. أما في المقابل بالنسبة للبرامج التي تلت فترة الانتخابات الرئاسية "مانشيت" و"90 دقيقة بوليتيك"، فلاحظنا نقاشا يكاد يخلو من الجدل باعتباره لا يعدو كونه إجابات رتيبة لأسئلة روتينية واضحة، وبالإضافة لآلية الجدل والنقاش سجلنا كذلك آلية الاستفزاز والضغط، التي تم اعتمادها في البرامج المتزامنة والحراك الشعبي "الحدث" و" قضية ونقاش" من خلال الأسئلة الموجهة للضيوف في بعض الأحيان قصد استفزاز الضيف لرفع حدة الحوار، وتجلي انفعالاته أمام المشاهد، أو استفزازه للإجابة الحصرية حول موضوع النقاش بدل التحفظ والتكتم على الحقائق، وللإدلاء بتصريحات قوية تشدّ الأنظار، ما يؤدي لاستقطاب أكبر عدد من المشاهدين، مثلما فعل "قادة بن عمار" عندما أشار

الخبير الاقتصادي "فارس مسدور" لوجود إطارات سامية بالدولة أصولهم يهودية فحاول التضييق بطرح الأسئلة قصد معرفة هوياتهم. ما يؤكد فكرة أن الحرية في الطرح وإبداء الآراء ووجهات النظر بكل تناقضاتها صحب فترة الحراك الشعبي باعتبارها فترة انتقالية غيّبت فيها الرقابة السلطوية إلى حد ما.

الجدول8: فئة أسلوب المعالجة الإعلامية للبرامج الحوارية

البرنامج / آليات الحوار	قضية ونقاش		الحدث		متشبث		90 دقيقة بوليتيك		ك	%
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
الاستفزاز والضغط	15	19.23	5	9.25	3	21,42	0	0	23	15.75
التهديد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الجدل والنقاش	63	80.76	49	90.74	11	78,57	11	100	123	84.24
مج	78	100	54	100	14	100	11	100	146	100

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

تباينت نتائج تحليل فئة أسلوب معالجة البرامج الحوارية بين أربع نسب (نتحدث في المجمل فيما يتعلق بكافة مفردات العينة وليس كل مفردة على حدى) أعلاها كما سلف الذكر في فئة طبيعة اللغة المستخدمة، إذ سجلناها لصالح أسلوب التفسير والتحليل (29,57%) الذي أخذ الحيّز الأكبر وهو ما يسم الطبيعة الحوارية للبرامج التلفزيونية الجادة عموما، تليها نسبة (29,32%) لأسلوب التعقيب، الذي عادة ما يخلق جو التفاعل وتبادل الآراء، حتى لا يقع البرنامج في ثغرة الجمود نتيجة الآلية في الطرح، ما يتيح مجالا للملل لدى المشاهد، بالإضافة أن التعقيب يوحي بإتاحة فضاء من الحرية الإعلامية أمام القائم بالاتصال، بمعنى أن هذا الأخير لا يقبل كل ما يتلقاه من مشاركيه من آراء، فيعقّب لطرح وجهة نظره أحيانا صراحة وأحيانا أخرى بطريقة ضمنية من خلال ايماءاته أو حتى إضافاته، أما طرح الأسئلة (24,06%) فهو أساس محوري في بناء البرنامج الحواري فلا يخلو أي برنامج من ذلك وإلا أصبح مجرد حديثا تلفزيونيا مسترسلا، في حين سجلنا نسبة (17,04%) الذي وظف في تقرير بعض المعلومات أو التصريحات، كما سبق وأن مثّلنا من مفردات العينة في الفئات السالفة.

الشكل4: فئةمصادر المعلومات الواردة في البرامج الحوارية

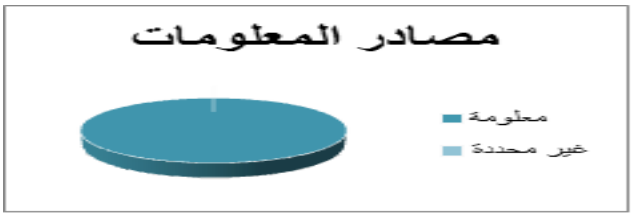

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

اعتمدت البرامج في مجملها على مصادر معلومات معلومة بنسبة كاملة (100%) منها ما تم التصريح به في الحلقة ومنها ما تم عرضه من خلال الأرقام والإحصاءات والصور والفيديوهات المدرجة، كما جرى الحال بالنسبة لبرنامج الحدث، لأنه عرض جزء من خطاب قائد الأركان، وبعض الفيديوهات كدعامة توضيحية كانت بمثابة الشاهد البصري على نص الحوار الذي يدور بين المقدم "قادة بن عمار" وضيوفه المشاركين في الحلقة، الذي ناقش بيان البنك المركزي وكذا "أحمد حفصي" من خلال برنامجه قضية ونقاش، الذي تلى من خلاله جزء من خطاب قائد الأركان، كذلك برنامج "90 دقيقة بوليتيك" الذي قدّمت حلقته لمناقشة محاور اجتماع مجلس الوزراء على رأسه رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون"، فهي دليل التزام الصحفي مهنيا وتحري المعلومة الصحيحة، سيما وأن طبيعة الموضوعات المسيطرة على هذه البرامج هي سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى، كان لابد من الاعتماد على مصادر محددة ومعلومة منها ما هو رسمي كما سبق وأن ذكرنا، هذا بالإضافة للأرشيف السمعي البصري، الذي يضم مختلف الصور

والفيديوهات المتعلقة بالحدث (المظاهرات، محاكمة الباءات، فيديو طبع النقود..)، فضلا عن الضيوف المتخصصين كل في مجاله، فهم يعتبرون مصادر معلومة يقوم عليها الحوار، إذ تعزز الحقائق المتداولة ضمن الحلقة، وهو ما يمكن أن يعطي دفعا قويا لدائرة النقاش الحر، فعادة المتخصص أو الضيف يتحمل كامل المسؤولية في قراءاته وتحليلاته الشخصية للموضوع فهو يؤطره من زاويته التي قد تتفق مع رؤية المؤسسة الإعلامية أم لا.

الشكل5: فئة الجهات المعنية بالخطاب الإعلامي في البرامج

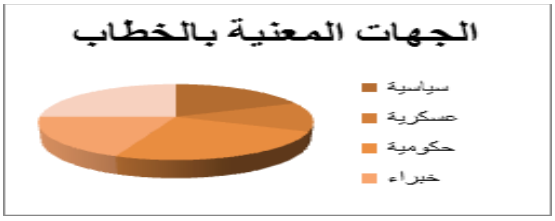

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

بالنسبة للجهات المعنية بالخطاب الإعلامي عبر الحلقات المختارة للتحليل نجد ثلاث نسب متفاوتة أعلاها (30.76%) يشترك فيها كل من الجهات الحكومية والعامة المتمثلة في الشعب الجزائري من جمهور البرامج، تليها نسبة (23.07%) تشترك فيها الجهات السياسية والخبراء، ونسبة (15.38%) للجهات العسكرية.

ما يشير أن الجهات المعنية بالخطاب الإعلامي ترتبط ارتباطا وثيقا بحيثيات الموضوع المعالج عبر البرنامج الحواري، فكان من المنطقي في هذه العينة البحثية (عبر كافة مفرداتها) أن تتوجه بخطابها في المقام الأول للجهات الحكومية، والتي يمثلها ما تبقى من باءات متشبثة في الحكم، بغية الضغط الإعلامي عليها بمشاركة الجهات الشعبية التي قد تؤجّج وتصعّد من حراكها، ما يستهدف تغيير النظام بأكمله، تليها الجهات السياسية والخبراء، الذين يدعّمون الحوار بتأييده أو نقده، وعادة تشكّل هذه الجهات النخبة المشاركة في مثل هذه البرامج، الأمر الذي وجدناه في برنامجي "الحدث" و"قضية ونقاش"، وهما ذات البرامج التي وجهت خطابها للجهات العسكرية، الممثّلة في شخص قائد الأركان والمؤسسة العسكرية أو الجيش عموما للتصدي لهذه الأزمة وتحقيق اللحمة بينه وبين الشعب، حتى يتم الوصول لآليات ناجعة في مواجهة الأمر الذي تعيشه الجزائر وتحقيق التغيير الذي تطمح إليه.

الجدول9: فئة التوزيع الزمني للأطراف المتحاورة حسب المركز الاجتماعي

البرنامج / الأطراف المتحاورة	قضية ونقاش		الحدث		مانشيت		90 دقيقة بوليتيك		ك	%
	ك(د)	%	ك(د)	%	ك(د)	%	ك(د)	%		
أطراف حكومية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
أطراف سياسية	17,39	20.86	0	0	0	0	27.49	73.60	44.88	19.72
خبراء ومختصين	44.72	53.66	39.09	59.58	26.20	63.59	0	0	110,01	48.36
إعلاميين	21.22	25.46	26.51	40.41	15	36.40	9.86	26.39	72.59	31.91
مج	83.33	100	65.6	100	41.2	100	37.35	100	227.48	100

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

حسب بيانات الجدول أعلاه يتبين أن التوزيع الزمني بين الأطراف المتحاورة خلال البرامج الحوارية متفاوت، حيث أخذ المختصون والخبراء النصيب الأكبر من حجم الزمن الإجمالي للبرامج بنسبة 48.36%، تعقبها نسبة31.91% حظيت بها الأطراف الإعلامية. أما الأطراف السياسية فكان نصيبها من الحجم الزمني أقل بنسبة 19.72%، وهو ما يفسر بعدد المختصين الذين استضيفوا إلى حلقات البرامج، لتحليل الوضع الراهن للجزائر وكان مجملهم في الميدان الاقتصادي، هذا الأخير الذي يترجم العواقب السلبية لنظام الحكم الفاسد على مرّ سنوات، إذ كان لزاما قراءة عميقة لذوي الاختصاص لتشخيص الواقع والمآلات واقتراح البدائل، وهو ما لوحظ في كل من برنامج الحدث الذي حاول ازاحة الستار على جرائم التمويل

التقليدي، وجرائم اقتصادية أخرى من حياكة النظام القديم بغية تصعيد الرأي العام ضد النظام، وهو ما ذهب إليه برنامج "مانشيت" من خلال توضيح حدود ملكية الدولة وبعض الملفات الحساسة في مجال الأراضي والعقارات لتنوير المشاهد بمعرفة حقوقه وحرياته، وكذا 90 دقيقة بوليتيك على الرغم من طبيعته السياسية، إلا أنه تطرق لعديد القطاعات لأنه بصدد معالجة موضوع التعديل الدستوري والتخطيط لجزائر جديدة، فكان من المنطقي أن يعرّج على الأسس التنموية للارتقاء بالجزائر، بعد ما شهدته من احتكارات في ظل فترة الحكم السابق، أما الأطراف الإعلامية كانت حاضرة من خلال معدّي البرامج الحوارية أو كضيوف (سعيد أرزي برنامج الحدث)، وهذا لتأطير الأحداث والقضايا المعالجة عبر هذه البرامج استنادا لحصيلتهم المعلوماتية ومصادرهم الإعلامية، بما يكفل لهم صناعة الرأي العام وفقهم أو وفق مؤسساتهم الإعلامية التابعين لها، فيوجهون البرامج من خلال أسئلتهم ومحاورهم وإدارتهم للحوار بشكل ضمني، في المقابل لم نسجل نسبة كبيرة للأطراف السياسية، سوى في برنامج قضية ونقاش، و90 دقيقة بوليتيك ما يمكن تفسيره أن القائمين على الاتصال أو البرامج الحوارية عموما لا يودون تسييس القضية في ظل السخط الشعبي عل النظام والساسة، فمثل هذه المخاطرات في الخطاب الإعلامي قد تفقد البرامج شعبيتها، لهذا فقد اكتفت بطرح سياسي معتدل مفاده أن الساسة أو الأحزاب يدعمون الشارع الجزائري ويعطون الشرعية لمطالبه فيما ذهب الناشط السياسي "ميطة" لأبعد من ذلك فهو يعطي كل السلطة للشعب والحل صناديق الاقتراع على حد تعبيره.

الشكل6: فئة وظائف البرامج الحوارية عينة التحليل

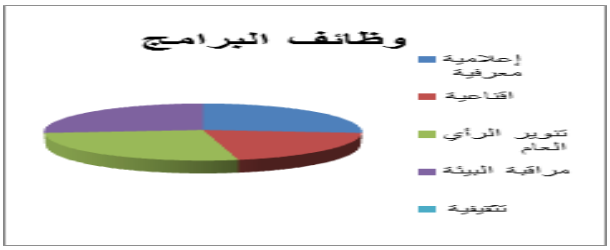

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

أوضحت نتائج التحليل عن ثلاث نسب متساوية حول وظائف البرامج تحديدا في مجمل البرامج عينة التحليل (26.66%)، هي الوظيفة الإعلامية المعرفية، ومراقبة البيئة وتنوير الرأي العام التي سعت من خلالها البرامج لإعلام الجمهور بأحدث المستجدات حول ملف الحراك الشعبي الجزائري وتبعاته السياسية والاقتصادية مثل محاكمة الباءات وتعديل الدستور، مسح أملاك الدولة وحل القضايا العالقة ومحاولة البناء والتأسيس لجمهورية جديدة قوامها العدل والمساواة، فالبرامج الحوارية بمثابة العين المتتبعة للأحداث وإحاطة المجتمع والجمهور، الذي يتلقى ويتفاعل مع ما يثير اهتمامه من قضايا وملفات هامة وبخاصة على الصعيد الوطني، قصد تنويره بعرض الآراء المتباينة ووجهات النظر المختلفة حتى يتمكن من التمحيص والحكم الذاتي على ما يطرح في الساحة الإعلامية، تليها الوظيفة الإقناعية بنسبة 20% وهو الهدف الأساسي، الذي تسعى البرامج الحوارية إلى تحقيقه، خاصة –في هذه المرحلة الانتقالية التي تحياها الجزائر– قصد المواصلة في هذا الحراك الذي آتى أكله، وأحرز انجازات جبارة في مجال المشاركة السياسية واتخاذ القرارات المصيرية التي تهم الشأن الوطني العام من خلال مختلف الاستمالات المستخدمة سيما منها العقلية عبر الوثائق والإحصاءات والقراءات والتحليلات.

الشكل7: فئةأبرز القيم الواردة في البرامج عينة الدراسة

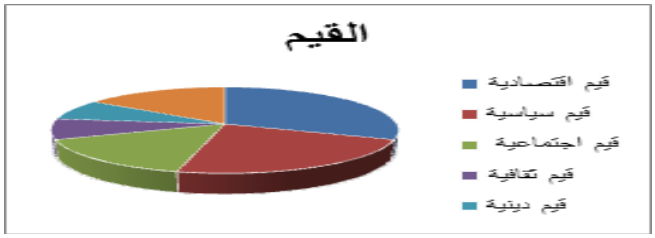

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

تجسدت أبرز القيم التي وردت في البرامج في القيم الاقتصادية (36.36%) وهي أعلى نسبة نتيجة أن البرامج الحوارية في فترة تصاعد الحراك حاولت تسليط الضوء على أهم الملفات الحساسة، على رأسها قضايا الفساد التي مسّت جميع المجالات الحيوية على رأسها المجال الاقتصادي، لكشف تحالفات المافيا وكارتل المال كما أشار إليه الصحفي "أحمد حفصي" خلال حلقته "مآلات الحراك الشعبي"، وجرائم التمويل التقليدي كما تطرق إليه برنامج "الحدث"، وحتى البرامج التي بثت بعد الانتخابات "مانشيت" و"90 دقيقة بوليتيك" هي الأخرى ركّزت على القيم الاقتصادية على رأسها منع الاحتكارات باستغلال المناصب والعمل على الاستغلال الأمثل لثروات الجزائر لبناء جمهورية جزائرية حديثة محورها الرئيسي العدل والحرية الاقتصادية، تليها القيم السياسية (27.27%) كان من باب المواكبة الإعلامية لمجريات الأحداث على الساحة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى لدوافع أهمها السخط على النظام السياسي الفاسد الذي عمّر طويلا ويأبى التنازل على كرسي العرش،وهو ما أكّدت عليه البرامج في مجملها، حتى تتمكن من شنّ نوع من الحصار الاقتصادي والسياسي، والإطاحة بالباءات ورؤوس الفساد لتخطو الجزائر أولى خطواتها نحو الإصلاح والتغيير الذي يشكّل مطمح الشارع الجزائري الذي خوّل له الحراك حرية المشاركة السياسية على أوسع نطاق، لتتساوى بعدها النسب بـ: 18.18% لكل من القيم الاجتماعية وقيم أخرى تتعلق بالتأكيد على حس المواطنة والوطنية لكل فرد من أفراد هذا المجتمع، فروح الانتماء عالية لديهم على اختلاف مكانتهم ومركزهم الاجتماعي، والحث من خلال هذه البرامج على التكافل الاجتماعي وتوحيد اللحمة الوطنية بين الشعب وكافة عناصر المجتمع وقطاعاته لإعادة هيكلة الجزائر وبنائها وفق مقوماتها المجتمعية التي تميزها عن سائر المجتمعات، ونسبة 9.09% بالتساوي كذلك بين القيم الثقافية والدينية التي سجلناها بالأخص في برنامج الحدث وكذا 90 دقيقة بوليتيك للتأكيد على قيمة فخر واجلال لهويتنا الجزائرية وهذه الأرض الطاهرة برموزها المميزة التي خطّت لثقافة جزائرية عريقة، وجب الحفاظ عليها كأمانة بعيدا عن تربصات ما يحدق بها من خطر في أيدي من لا يستحقها، أما القيم الدينية فلم ترد بشكل واسع فقط في برنامج الحدث الذي استعان ضيفه "فارس مسدور" بقصة أهل الكهف "أما الجدار فكان ليتيمين وكان أبوهما صالحا" لتصوير أن الله كان الحفيظ على ثروات شعب ضد الطغاة المحتكرين لما ليس من حقهم.

الشكل8: فئة طبيعة الحرية الإعلامية المتاحة في البرامج الحوارية

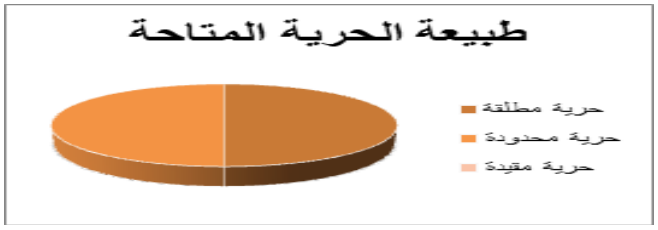

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على المعطيات التحليلية لمفردات العينة

بالنسبة لطبيعة الحرية المتاحة خلال البرامج الحوارية قيد التحليل، فقد سجلنا النسبة مناصفة (50%) لكل من الحرية المطلقة والحرية المحدودة، في حين انعدمت النسبة عند الحرية المقيدة. ما يعني أن الخطاب الإعلامي الجزائري عموما والبرامج الحوارية على وجه الخصوص تتمتع بحرية إعلامية، إلا أن هذه الحرية تفاوتت بين فترتين إن صح التعبير، فالبرامج التي تزامنت والحراك الشعبي (الحدث، قضية ونقاش) اتسمت بنوع من الحرية المطلقة على عكس البرامج التي عقبت الانتخابات (مانشيت، 90 دقيقة بوليتيك) اتسمت بنوع من المحدودية في الطرح، فنستنتج أن البرامج الحوارية تمكّنت من اقتصاص هامش لا بأس به من الحرية بفضل حراك الشعب، الذي أعاد للإعلام هيبته في المساس برموز السياسة والنظام بعد أن كان ضربا من الطابوهات التي كانت المؤسسات الإعلامية تخشى الخوض فيها، لكن بتحليل عينة أخرى من البرامج، التي عقبت فترة الانتخابات نجد أن الطرح الإعلامي يعود لاحتشامه السابق واعتداله وتحفظه، فالحرية الإعلامية لم تطأ سوى رموز النظام السابق ولا تجرؤ على المساس برموز وشخصيات أو

حتى قرارات النظام الجديد. ما يحيلنا لفكرة أن البرامج التلفزيونية الحوارية لم تحافظ على حريتها الإعلامية، بل كون الحرية المتجلية خلال الحراك ما هي إلا جرأة ظرفية واكبت الأحداث الجارية.

6. خاتمة:

بعد البحث والتحليل والتطرق لأطر موضوع المقال من الناحية النظرية والميدانية بانتهاج أسس منهجية حاولنا من خلالها إبراز حيثيات الحراك الشعبي الجزائري، كمنعرج مفصلي عرفته الجزائر على مستويات عدة بما فيها الشأن الإعلامي الذي أردنا تشخيص مجالات الخطاب الإعلامي فيه وهامش حريته الإعلامية، توصلنا إلى نتائج شتى تشكل إجابات تتعلق بالتساؤلات التي طرحت في مستهل المقال، وسنحاول ايجاز أهمها في الآتي:

– تركز البرامج الحوارية على اللغة الإعلامية، التي تهدف إلى توسيع دائرة التلقي، باعتبارها الإطار المرجعي المشترك بين القائم بالاتصال والجمهور المتلقي، وفي عينتنا نستشف ذلك بوضوح وهو ما يفسّر بالرغبة في ايصال أفكار مقصودة مفادها المسؤولية الإعلامية واجبنا، والحرية التعبيرية حق لابد من تحصيله، فهو السلاح الأوحد لمراعاة شؤون المصلحة العامة بمتابعة شؤون الوطن وإحداث التغيير.

– تباينت الدعائم التقديمية بين المواد السمعية البصرية المختلفة من أرشيف إخباري مصور وبين الصور الفوتوغرافية، والملاحظ أن الإعلام الجزائري أخذ بالتحرر تدريجيا، سيما خلال هذه الفترة الانتقالية أين أصبح يتداول صور شخصيات كانت خطا أحمرا فيما قبل، لكن اليوم تدان على المباشر دون أدنى خوف.

– أما بالنسبة للتقسيم الزمني بين فقرات البرنامج فكان التركيز على الحوار باعتباره الهدف والمسعى الأول خلف هذا النوع من البرامج(الحوارية) ما يحيل لفكرة مفادها دائرة حرية واسعة في الطرح، إلا أنّ المتعمق في البرامج الذي يتابع ويحلل برامج الحوار الجزائرية في عمومها من خلال عينة التحليل، يجد أن هذه الحرية مصطنعة أو بالأحرى شكلية فقط لا تزال تخضع لقيود رقابية صارمة تحد من المعالجة الحرة الحقيقية للمواضيع المطروحة.

– فيما يتعلق بمحتوى البرامج عينة التحليل، عالج أهم القضايا التي تزامنت والفترة التي اختيرت منها الحلقات والتي كان أبرزها حول الساحة السياسية وكذا الحراك الشعبي الجزائري وخلفياته وتداعياته، الذي شكل مادة حوارية دسمة تداولتها عديد البرامج التلفزيونية، سيما برامج الحوار التي وجدت لنفسها متنفسا للتعبير الحر عن حقيقة الأحداث ونقل أبرز المستجدات الحاصلة، ما يمكن تفسيره بأن الحرية الإعلامية التي عرفتها البرامج الحوارية بمثابة هبة صاحبت الفترة الانتقالية إثر الحراك الشعبي الجزائري.

– باعتبار أن البرامج عينة التحليل استهدفت جمهورا عاما، حتى تحقق هدفها المنشود من مضمون هذه البرامج، عبر تحقيق التأثير على أوسع نطاق من الجماهير المتابعة لها، حاولت التركيز على استثارة الرأي العام عبر تدعيم اتجاه المعارضة خلال فترة الحراك الشعبي، فنجد أن البرامج الحوارية تمتعت بحرية المعارضة والتعبير عن الرفض الصريح لشخصيات أو أحداث على عكس البرامج التي قدّمت في فترة ما بعد الحراك (بعد الانتخابات الرئاسية)، فتبدو أنها محايدة أكثر من كونها معارضة.

– اختلفت طبيعة القضايا المثارة ضمن البرامج الحوارية، والتي استهلت من منطلق سياسي بحت في ظل المستجدات التي عرفتها الساحة الجزائرية، لتمتد بعد ذلك وتشمل سائر القطاعات التي تأثرت في ظل تلك المتغيرات، وفي العموم يمكن تسجيل انفراج ظرفي لحرية التعاطي مع الملفات موضوع الحوار، التي حملت في طياتها نوعا من الجرأة في الطرح الإعلامي المتزامن والحراك الشعبي الجزائري، لأنه من الملاحظ في البرامج المقدمة عقب الانتخابات العودة لنوع من الرتابة والموازنة في الطرح.

– أما الأساليب الحوارية نحددها أولا من خلال طرق إدارة الحوار، التي سجلناها بعد تحليل مفردات العينة، أين لاحظنا تفعيل كل من التحليل والتفسير، الذي أخذ الحيز الأكبر وهو ما يسم الطبيعة الحوارية للبرامج التلفزيونية الجادة عموما، وكذا التعقيب الذي عادة ما يخلق جو التفاعل وتبادل الآراء حتى لا يقع البرنامج في خطأ الجمود نتيجة الآلية في الطرح، أمّا طريقة طرح الأسئلة،فتعد أساسا محوريا في بناء البرنامج الحواري، فلا يخلو أي برنامج من ذلك وإلا أصبح مجرد حديثا تلفزيونيا مسترسلا، فضلا عن طريقة العرض لتقرير بعض المعلومات أو التصريحات كما سبق وأن مثلنا من مفردات العينة في الفئات السالفة.

وثانيا من خلال الآليات المعتمدة في الحوار، والتي تم حصرها في آلية الجدل والنقاش، وآلية الاستفزاز والضغط، مع طغيان سابقتها (الجدل والنقاش)، ما يعني أن البرامج الحوارية قيد التحليل اعتمدت أسلوب النقاش والجدل، لكونه الأسلوب الأنسب والأرقى لتحقيق هدف مشترك يعنى ببلوغ الحقيقة، فالجدل أساس تنوير الرأي العام بطرح الرأي والرأي الآخر أو بالاتجاه والاتجاه المعاكس له، أما آلية الاستفزاز والضغط التي تم اعتمادها في البرامج المتزامنة والحراك الشعبي قصد استفزاز الضيف لرفع حدة الحوار، وتجلي انفعالاته أمام المشاهد، أو استفزازه للإجابة الحصرية حول موضوع النقاش بدل التحفظ، وكذا للإدلاء بتصريحات قوية تشد الأنظار، ما يؤدي لاستقطاب أكبر عدد من المشاهدين، وهو ما تجلّى بوضوح خلال فترة الحراك الشعبي ما يؤكد فكرة أن الحرية في الطرح وإبداء الآراء ووجهات النظر بكل تناقضاتها صحب هذه الفترة انتقالية التي غيّبت فيها الرقابة السلطوية إلى حد ما.

– تم الاعتماد في استقاء مادة البرامج الحوارية على مصادر محددة ومعلومة، هذا بالإضافة للأرشيف السمعي البصري الذي يضم مختلف الصور والفيديوهات المتعلقة بالحدث، فضلا عن الضيوف المتخصصين كل في مجاله فهم يعتبرون مصادر معلومة يقوم عليها الحوار، إذ تعزز الحقائق المتداولة ضمن الحلقة، وهو ما يمكن أن يعطي دفعا قويا لدائرة النقاش الحر، فعادة المتخصص أو الضيف يتحمل كامل المسؤولية في قراءاته وتحليلاته الشخصية للموضوع، فهو يؤطره من زاويته التي قد تتفق مع رؤية المؤسسة الإعلامية أم لا.

كما استهدفت هذه البرامج في خطابها الإعلامي كل من الجهات الحكومية والعامة المتمثلة في الشعب الجزائري من جمهور البرامج، تليها الجهات السياسية والخبراء، وكذا الجهات العسكرية. ما يشير أن الجهات المعنية بالخطاب الإعلامي ترتبط ارتباطا وثيقا بحيثيات الموضوع المعالج عبر البرنامج الحواري.

– يتبين أن التوزيع الزمني بين الأطراف المتحاورة خلال البرامج الحوارية متفاوت، حيث أخذ المختصون والخبراء النصيب الأكبر من حجم الزمن الإجمالي للبرامج، تعقبها الأطراف الإعلامية. أما الأطراف السياسية فكان نصيبها من الحجم الزمني أقل مقارنة بسابقيها، وهو ما يفسر بعدد المختصين الذين استضيفوا إلى حلقات البرامج، لتحليل الوضع الراهن للجزائر، وكان مجملهم في الميدان الاقتصادي، هذا الأخير الذي يترجم العواقب السلبية لنظام الحكم الفاسد على مرّ سنوات، إذ كان لزاما قراءة عميقة لذوي الاختصاص لتشخيص الواقع والمآلات واقتراح البدائل.

– هدفت البرامج لتحقيق جملة من الوظائف على رأسها: الوظيفة الإعلامية المعرفية ووظيفة مراقبة البيئة وتنوير الرأي العام التي سعت من خلالها البرامج لإعلام الجمهور بأحدث المستجدات حول ملف الحراك الشعبي الجزائري وتبعاته السياسية والاقتصادية، تليها الوظيفة الإقناعية لكونها الهدف الأساسي، الذي تسعى البرامج الحوارية إلى تحقيقه، خاصة –في هذه المرحلة الانتقالية التي تحياها الجزائر– قصد المواصلة في هذا الحراك الذي آتى أكله، وأحرز انجازات جبارة في مجال المشاركة السياسية واتخاذ القرارات المصيرية التي تهم الشأن الوطني العام من خلال مختلف الاستمالات المستخدمة سيما منها العقلية عبر الوثائق والإحصاءات والقراءات والتحليلات.

– تباينت القيم الواردة بالبرامج الحوارية بين قيم اقتصادية بالدرجة الأولى كالتأكيد على منع الاحتكارات باستغلال المناصب والعمل على الاستغلال الأمثل لثروات الجزائر لبناء جمهورية جزائرية حديثة محورها الرئيسي العدل والحرية الاقتصادية، أيضا القيم السياسية كان من باب المواكبة الإعلامية لمجريات الأحداث على الساحة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى لدوافع أهمها السخط على النظام السياسي الفاسد الذي عمّر طويلا ويأبى التنازل على كرسي العرش، وغيرها من القيم الاجتماعية المتعلقة بتفعيل روح التكافل والتكتل الاجتماعي، وقيم أخرى تتعلق بالتأكيد على حس المواطنة والوطنية لكل فرد من أفراد هذا المجتمع فروح الانتماء عالية لديهم على اختلاف مكانتهم ومركزهم الاجتماعي.

– بالنسبة للمفارقات التي ميزت البرامج التلفزيونية عقب الحراك الشعبي الجزائري والانتخابات الرئاسية، فتكمن في كون الخطاب الإعلامي الجزائري بصفة عامة ومن خلال عينة البرامج الحوارية قيد التحليل استفاد من هامش حرية مقبول إلى حد كبير، من حيث الطرح وكذا طبيعة الملفات والقضايا موضوع الحوار، فضلا عن أساليب إدارة البرامج الحوارية التي اتسمت بنوع من الجرأة في المعالجة الإعلامية، إلا أن هذا الهامش تزامن وفترة الحراك الشعبي، أين كانت الجزائر تحيا نوعا من الفراغ التشريعي في ظل المطالبة بإسقاط النظام الأسبق، على عكس البرامج التي عقبت الحراك الشعبي بعد الانتخابات، أين سجلنا نوعا من المحدودية في مجال الحرية في الطرح الإعلامي، فنجد أن البرامج الحوارية على غرار غيرها من المحتوى الإعلامي تعود

إلى نصابها وتحفّظها. ما يؤكد فكرة أنّ هذه البرامج الحورية لم تحافظ على هامش حريتها، بل أن الحرية المتجلية خلال الحراك الشعبي ما هي إلا جرأة ظرفية واكبت الأحداث الجارية في الجزائر.

وانطلاقا من المعطيات المتوفرة حول موضوع الحرية الإعلامية ولو أن الحكم لا يزال مبكرا على النظام الجديد، إلا أننا نخمّن على المدى البعيد تواصل الهيمنة السياسية أو السلطوية-إن صح التعبير- واستمرار المعادلة الإعلامية المبهمة المطالبة بالديمقراطية ورفع القيود المفروضة على المؤسسات الإعلامية، والتي تحول دون تأديتها لدورها المنوط في تقديم خدمة عمومية بدل الوظيفة الدعائية المقترنة بواقع يتخبط فيه الإعلام الجزائري لحد الساعة والترويج لمخرجات النظام السياسي، ما جعل من المنظومة الإعلامية سوقا تجارية توجهها الإملاءات السياسية والتي أخرجت المهنة من الاحترافية إلى الاعتباطية الموجهة على الرغم من عديد الوعود الواهية في هذا الصدد لتحرير المجال الإعلامي بإعطاء حرية مطلقة للإعلام في حدود ضوابط قانونية، ما جعل جموع الخبراء والمختصين يرجحون تواصل الواقع الإعلامي القائم، فالأهم في ظل المقاربة الحالية هو الوفاء بالوعود بدل المبادرات والقرارات الشفوية التي لا تعدو كونها حبرا على ورق.

7. قائمة المراجع:

1. محمد فخري راضي، دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي. (دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2014)، ص16.
2. بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012، ص100،101.
3. محمد فخري راضي، دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي. (دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2014)، ص5.
4. محمود منصور اسماعيل عبد الفتاح هيبة، البحث الإعلامي، اتجاهات وقراءات في البحث الصحفي والإعلامي، (مركز الاسكندرية للكتاب، 2009)، ص293.
5. روبرت هيليارد، ترجمة ، مؤيد حسن فوزي، *الكتابة للتلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام الحديثة*، (الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2003)، ص277.
6. نادية سعيد عاشوري وآخرون، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، (قسنطينة- الجزائر: حسين راس الجبل للنشر والتوزيع. 2017)، ص217.

7. Mohamed, &Mebtoul, M Le mouvement social algérien du 22 février 2019 : profondeur et puissance au coeur de l'espace public, Revue des Sciences Sociales, 2019, p. 27.28

8. أحلام سارة مقدم، و مصطفى بن حوى. (أكتوبر، 2019). 22 فيبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات). مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الثاني، العدد السادس، المركز الديمقراطي العربي برلين- ألمانيا، ص97،98.
9. الطاهر سعود، عبد الحليم مهورباشة. (خريف، 2016). المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، مقاربة سوسيولوجية. عمران، العدد18-5، ص ص100.

10. عبد القادر بوعرفة. (2019). الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، العدد 7، ص16،17.

11. فتيحة زماموش. (نوفمبر، 2019). الإعلام وسؤال الحراك. مجلة الدراسات الإعلامية- المركز الديمقراطي العربي - برلين- ألمانيا- العدد التاسع، ص139،140.

12. أحسن رابحي، الإطار القانوني للإعلام في ظل التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، الامارات العربية المتحدة: كلية القانون- جامعة الشارقة، ص155،157.

13. بن عزة حمزة. (2014،2015). التنظيم القانوني لحرية الإعلام السمعي البصري في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر. تلمسان، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص27.

14. محمد السبيطلي. (مارس، 2019). حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة. دراسات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية "، *ص20،21*.

15. مناور عبد اللطيف العتيبي. (2013). الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت. قسم العلوم السياسية، الكويت: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ص19.

16. AVRIL21. (2019, Mars). Le Hirak des medias: contestations populaires, control gouvernemental et luttes pour l'information en Algérie. Consulté le février 26, 2020, sur AVRIL21: https://avril21.eu/2019/12/12/le- hirak- des- medias- contestations populaires- control- gouvernemental- et- luttes- pour- l'information- en Algérie/

17. Mimouni, D. (2019). *Algérie: Le Hirak s'aligne avec les causes Justes*. Consulté le Mars 20, 2020, surwww.siriusalgeria.net>papers:https://www.google.com/ur?sa=t&source=web&rct=j&url=www.siriusalgeria.net>papers

18. عادل خالدي. (17 مارس، 2019). *كيف ساهم الإعلام الاجتماعي في حراك الجزائر*. تاريخ التصفح 6 مارس، 2020، من الجزيرة نت:. https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/669

19. القناة الأولى. (2019). *المعالجة الإعلامية لقضية الحراك: الحاجة إلى الاحترافية*، تاريخ التصفح 27 ديسمبر، 2019، من الإذاعة الجزائرية، القناة الأولى على الرابط التالي: https://www.radioalgerie/dz/chaine1/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%

20. منية غانمي. (12 نوفمبر، 2019). *صحافيون جزائريون يشتكون.. هل وضعت السلطة يدها على الإعلام؟* تاريخ التصفح 27 ديسمبر، 2019، من https://www.alarabiya.net/ar/north-